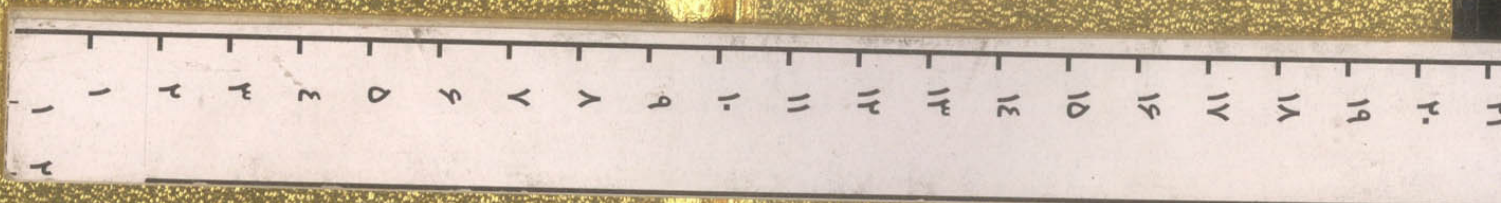


امواله صفوح
سرکه
۸۶،۹،۵

خطی	کتابخانه مجمع شورای اسلامی
۱۸۴۳۳	



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۱۸۴۳۳	

۲
۱
۱
۸
۳
۳
۵
۶
۷
۸
۷
۶
۵
۴
۳
۲
۱
۱۱
۸۱
۳۱
۳۱
۵۱

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۸۴۳۳	

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۴۳۳

آقیقات در نحو : حجة الاسلام سید محمد باقر شیرازی
خط مؤلف

۶۹
تکمیل
شماره

صاحب و مضمین التمهید في قوله ذرة فارس ارفج غيره بقوله
وضعه لان الغالب في التمهيد الوصف ولولا في النفاذ

خطی
۳۳

لا كلف فقهه ان يصرح بما تروى قوله اي بين لما صاحبها
 تروى التعميم الى ما ذكره غير صاحبها مانع لدخول النعت فيه
 والمثبت لا ان يصدق بما تروى جملته وصل ان ذلك منها هم
 في صرح صرحه وكذا التعميم المذكور لا ان يصرح بما تروى
 بقوله بين بقى ان صدق التعريف على النعت كما اننا نعلم اننا
 كان المراد من قوله صرحه معنى الظاهر وليس كذلك بل المراد
 ان بين لما صاحبها الظاهر من هذا النسخ بين لهذا النسخ
 هو انه ذكر ان شره واللا حد بين النسخ لا ان يصرح بما تروى
 التعميم والمقصود ان ذلك لا يصرح بالبيان وعلى هذا يخرج النعت
 والتعميم في المثال لا ان يصرح بينهما مذكور البيان الموصوف
 والمميز طامش قوله يخرج النعت والتعميم كونه فارسان
 المقادير من قولنا ان لما وصف بين لما صاحبها هو ان
 مذكور لا يصرح بالبيان وليس من النعت والتعميم ذكر لاجل بيان
 الهيئة من ان ذكر الصفة بتفصيل الموصوف او بتوصيفه والتعميم
 المذكور لبيان الجنس التعميم وهو لا يصرح بتفصيل بينهما
 الهيئة صرحا ولا ان يصرح بقوله صرحه في صرح بقوله اي بين صرح
 صاحبها وتخصيص التعميم في قوله ذكره فارسان يخرج غيره بقوله
 وصفه لان الغالب في التعميم الوصف ولو كان في النعت التعميم

١٨٤٣٣

٢٠٩٥٩٨



خطی
٣٣

ولما كان فيه خبر كثير انون عند اعادة الميع فافاد لواء
 لله وده وهو اما دعاءه بالخير او تعجب منه لكن لا يدرك الا
 شروعت له او تعجب منه فاذا قلت فارسا نظره منه ان
 وعالم له او تعجب منه للنور منه وعند الذم في كانه وده
 الى لا كثر خبره والفارس هم فاعل من الفارسه بالفتح الفاعل
 فرس يسمي الفارسه الى صدق اراطين وقد يفرق بين الفارسه والفرس
 ايضا بان الفارسه هي الفرس في الفرسه فانما قلت
 جانه كل يصل النسبة الى الفارسه وانما اذا قلت جانه
 كل يصل النسبة فانما فهم كل يصل بان النسبة لا يصح اذ قال
 لكن الى تبين ان جميعهم بعنوان القيام وتوضيح هو ان
 في المراتب صحتها كان مع هذا الوصفه مباشرة الفعل
 فمقتضى الفعل بيان الحقيقة وقوعه كذا في الفتحة فان المقصود
 منه بيان حصول هذا الوصف لذات النور من غير نظر
 الى كونه مباشرة الفعل او غير مباشرة قوله لان اوهامنا لان
 انما حاجتنا الى ذلك فخرج من بين قول المصنف من تصديقا
 نقول ان بناء الكلام على عدم وقوعه في الحقيقة والابلز
 الدور كما يحسن وقوله لان اوهامنا عن نفسه اعدم الورد
 وقوله اولانا مفهم دليل وجه الورد قوله والنور من

انور

خطي
٢٣

انور

الموقوف على اليد على التصور بوصف كذا والتصور بالصفة
فانه موقوف على الحكم للموقوف في صرح فالدور موقوف على
الجهة فوضي هو انه لا يكون اما ان يكون المراد من قوله ان
الحكم على المالك يكون منصوبه موقوفه موقوفه اي موقوفه
كنه الموقوفه ودور رسم لكن انتم توقفت على موقوفه
كنه الموقوفه وان كان المراد من الحكم على المالك ان يثبت موقوفه
على موقوفه بوصف ما في الوقف رسم ودور الدور موقوف
لعدم تكرار الوصف لاقتلاف الجهة اذ يثبت الحكم على المالك
على المالك ان يثبت موقوفه موقوفه بوصف ما موقوفه بالكنه
موقوفه على كونها منصوبه فلا يلزم الدور ولعل ما في اليد
واحد فلا تغفل **قوله** لا اذا الى مع تحقق الوصفه فترتبه
قوله ولا جاء الى اصل ان مع انتفاء الانتقال لا يثبت كنه
الوصفيه طام في الاصل المذكوره كنه في الكس الى انتفاء الوصفه
الى الانتقال يستزم انتفاء الانتقال ولما حكم اوله الى انتفاء
في المالك يكون وصفا غير ثابت اشار الى بيان غير الثابت
وهو ما لم يكن وصفا غير ثابت سواء كان وصفا لازما او
ليكن وصفا مطلقا اشار الى الاول بقوله فتاى لازما والى
الثاني بقوله وياتي جامدا وقد علم ما ذكرنا الكنه في الايتين بقوله

فانما

وماته جامدا او انما قدم الاول على الثاني لا سرفيته على الحكم لكونه وصفا
وان كان ثابتا **قوله** بان كان موكدا انما يقبل بان كان موكدا
لما علم لان الموكد على اقسام احدى ان يكون موكدا له علم
كالملك المذكور اي قوله تعالى يوم البعث حين ان ليس يدل
على ما يدل عليه علمها لان البعث من لزمه الجبره والكنه ان
تكون موكدة لمضمون محكم قبلها لكونه موكدا لان لا يثبت
فترتبه انما العطف والثالث ان يكون موكدة لصاحبها
من م لا يثبت في الارض حكم جميعا لان لفظ الكل يفيد العموم والعموم
من مقتضية الجمية ولذلك قال بان كان موكدا ولم يقتض
بالعامل بسبب الاقسام **الثاني** فالى في الاقسام المذكورة
ثابتة لازمة **قوله** او دل على علمه على يد صاحبه فوضي انما انما
بديها طول من رجلها الذرافق مفعول عليها بدل من بدل
بعض من الكل طول حال منها وان يد فيه حيث انه حال لازمة
لان طول اليد لا يتقبل الى القصر وعاملها يدل على يد صاحبها
لان الخلق يمد يده قبل الزرافه تقع الزرافه وضما مخفض الزرافه
دانية حسنة طرية البدن قصيرة الرجلين راسها كراس
الابل وقرنها كقرن البقر وجلدها كجلد النمر وقواها واذنها
كالبحر وذنبها كذنب الطير ليس لها ركب في رجلها انما كرسا

خط

٣

في يد ما وحي ان تحت قدم الرجل اليسرى واليد اليمنى فالت
 الارب طلتا فانها تقدم اليدين والرجل اليسرى وفيها لها
 شقرا وبذلك **قوله** لو فاما بالقط في قوله شدة الله والملائكة
 واولو العلم ان لا اله الا هو فاما بالقط حيث كان فاما **قوله**
 من فاعل شهد الله فهو لا اله الا هو لان قضاة الله بالعدل بسببها
 ولا ينقض عنه وانما لما اراد في المرعى الارض مع عدم حراز
 في فوجها زبد وعجور اكلها عدم الانقياس والتمسك في فاضلها عن
 اي والملائكة واولو العلم على ما قال السعد كانا لئلا لا على عيون
 ومعنى الآية اعلم ان الشهادة في الله تعالى انزالها في الكتب من الملائكة
 اقرارهم فيما بينهم بالتوحيد ومن اول العلم الاقرار به والاحتياج
 عليه واقرار اول العلم بالذکر بعد ذكر الله تعالى والملائكة مع صدق
 عليها ايضا للتعظيم وربا ينطق من لاله ان الشهادة بالنطق قوله
 في ضمن الايات هذا قيد وحيد لم يذكر في الآية صلا عن
 هو في قوله تعالى لا اله الا هو والاعمال من الحق اي في قوله تعالى او احق
 لانها موكنة وقيد لحوز التكميل في معنى اي لاله في قوله تعالى
 لا اله الا هو اي لا اله يتصف بهذا الوصف الا هو وضعف
 لتحقيق القصد بالخير العرف بابن اخوانه حول ان المصدرية
 التي غيرت له كل واحد من هذا ولا يخفى ان قاعا على الاضالين الذين

سنة

منه في المشهور **قوله** بالمشق قيد بالمشق لئلا يتوهم
 اختصار كون القول من اسم الفاعل والمفعول بل يكون القول
 باي مشق كان وان كان من غير **قوله** اي مشق الجهد ان يكون كبد
 العين فيكون صلا من الفاعل وبفتحها فيكون صلا من المفعول ان
 قلت علم اوله بالمشق مع ان ظاهر عبارة المص ان غير ما قال به لانه
 قال اوله وبكسر الجود في سورة ثانيا وفي مبدى ناول فيعلم منه
 ان الجود في السورة ما ولا بالمشق والاكمل يمكن للمص ان يكتب في
 بقوله وبكسر الجود في سورة مبدى ناول قلت عبارة المص لانه لا
 على عدم كون الجود في السورة ما ولا بالمشق لانه لا يكون المقصود
 ان المبدى لانه على قسمن قسم بيده بل انطلق هو ما لا اله
 بقوله وفي مبدى ناول بل انطلق وقسم بيده مع انطلق هو
 ما وقع في السورة الا قوله بالذکر **قوله** نعم اي سببا باي لاله
 ومنه ان بان في التفسير بعد ذكر المجموع بوجه مكررا واختلف
 في نصب الملائكة قيد ان كلهم منصوب على الية وقيد ان
 ما كسر لاول وهو مذهب الصالح وعنى ان معنى انه صفة له وعنى
 الفاعل ان منصوب بالاول لانه لا وقع موقع الاركان ان جعل
 وقيد ان لونه مذهب اهل البيت ان نصبه لعطف على تقدير صرف الفاعل
 والمعنى ما فاما بالكان مذمبا حقا قوله او بتقدير ثم لا غيرها

صاحبها هو

لانه يجوز ان يدخل في ظرف في ظرف المرات انما المقام ثم
قوله او تفضل له ما ليس ايطيبه رطباً عطفاً على قوله
 عدد يعني بقدر كونه الى ما اذا كان مالا في تفضله في الصحا
 البسر او لم يطلع ثم فقال ثم لم يسم رطب اذا وقع رطب
 فعول كلام السام لظلاله ليس في لفظ البسر والربط الا على
 تفضيل على العدم فيها يدل على افضلية البسر في الربط فيه
 الدلالة على التفضيل الى اي منهما كان لا وجه له الا ان يقر
 حالة البسر لا كان في تفضيل من رطب في فعل العطف
 على تفضيله في ان الاعداء في عدم ما في رطب في رتب
 العباد في خلافه فيهم متفق على ان الله تعالى **قوله** وكان
 لصاحبها هو مالك لها وذهب من مالكه ما لم يكن
 نوعاً من صاحب لان الذهب نوع من الماس **قوله** او فعالة نحو
 هذا يدركها فان الماتم الذهب في الماس يكون اليد
 اصلاً له وهو من نوعه فيكون هو فعالة ومنه يظهر وجه
 معنى قوله او اصل نحو هذا فانك قد جاد ووجه كون الماس في الواقع
 المعدودة جاداً غير ماول بالمشق يظهر لفتا مد في المعنى **قوله**
 شرط لم يكن مرة وذلك لان الناطق لا يشترط وودو
 الى مخرجه فلو كان كون الماس مرة لا يتبرر بالتحقق
 كان م

بهي

في بعض الاول فاشترطوا مطلقاً بل هو الباب **قوله** فاما
 ليموت في بعضا وبين مطلقاً فانهم لم يشترطوا في الماس
 كونه مرة غير جاز او فوجها مرة مطلقاً سواء تضمنت
 كانت تضمنت معنى الشرط ام لا ثم ان قوله فاما ما مر
 في الفا او مغول مطلقاً والتقدير على الاول اقول في الفا
 وعلى الثاني فالفظ في الماس في الماس والماس في الماس
 ووجهه في الماس الاول اولاً وان كان الربط في الماس
 في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس
 فان لم يكن في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس
 من الماس في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس
 مؤكداً حيث قال في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس
 فيما تضمن من الشرط فاجازوا في قولك ارى عبد الله المحسن افضل
 منه المحسن فالمحس والمحس حالان وتحتج بهما بلفظ الموصولة ولما
 بالشرط والتقدير ارى اذا احسن احسن منه اذا احسن او اما ان
 لم تتضمن في معنى الشرط فلا يجوزون توقيفه ايضا فلا يجوز ان يقر
 جاء عبد الله المحسن ان يكون المحسن حالاً لعدم تضمنه معنى الشرط
قوله وجاءوا في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس
 اي كبرية الماس في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس في الماس

ان تراى بها واجمعها ليرفعهم ووضعهم بحسب اذاجها وارسل
 ويراها من كثرة نعم فيكون الغفير صفة الجم الى جملتها
 الكثيرة ان ترة ويراها في ذات هذه لفظ الجحيت وقد خط
 الخوض مع ان هذه في الضمير جاء او ما ذكره من كونه منصوبا
 الى الية احد الوجه فيه معنى يسيو به ان عن منصوب يكون فانما
 مقام المصدر طاعة فذلك جاء واجمعا الى جميعا معنى ابن
 الابن انى انه اجاز رفع فيه على تقدير ان يكون ضمير المبتدأ محذوف
 الى جاء وادغم الجحيت لم الغفير وشهدت المنة قوله تعالى يخرج من الاعتر
 منها الاذل على غير القراءة المشهورة الى اذا فرغ باب فخرج فخرج
 حيث ان الاذل حال في كونه موقفا لفظا فيعقد بغيره معنى
 زليل واماعلى القراءة المشهورة الى قامة يخرج من باب الجحيت فيكون
 فيكون مفعولا به والمعنى على التقدير الاول هو ان الكفار يخرجون قالوا انفسهم
 لنخرجنا الى المدينة لنخرجنا بخرج محمد الذي هو اخرج عند
 اول الان لم لم يدينه ص لكونه زليلا وعما انما هو ان اذا رجعنا
 الى المدينة يخرج من الاعتر بها مفعولا به ذلك انفسهم منها الاذل
 والمراد به نبينا محمد صا ان عليه واله الى مبددة الى متوقفة
 من بد والشي اذا تفرق والطاهر ان الاتيان بلا مثل التثنية للتنبية
 عما ان الى الذي وقع لفظها مرفعا اعم من ان يكون موقفا بالاضافة

كالتثنية

كالتثنية المذكور في المتن او الامام كالتثنية الثانية او بالعلم كالتثنية
 قوله سما على وقوعه سابقا اعلم ان المنة كانت نفس صاحبها
 في المعنى اذ قولك جاء زيد كذا ان الراكب المعنى نفس زيد فلهذا
 كان ينبغي ان لا يقع المصدر حال لان المصدر حدث وزوال
 ذات والمدة سبب الذات لكن لما كالم لم يكن ذلك كليا ان المنة
 الاوقات جاز وقوع المصدر حال **قوله** مطلقا الى سواه كان فيكون
 من الفعل ام لا **قوله** جئت ركضا الى قوله وسرعة الركض على ما
 الصحاح والقاموس وغيرهما نحو كذا الرجل ومنه قوله تعالى ركضت
 فاركضت في هذا النوع من الجحيت وكذا السرعة والرجل انه هو الجحيت
 ولا يخفى ان القول بان من المصادر ومنها منصوبة على الى الية
 احد الوجه فيها وتقدر من الافضل في غيره ان انصافا بها على
 لا الى الية والتقدير جئت ركضا واركض ركضا واسرع سرعة وبهذا
 فتأمل وقال الجحيت لا لا يمنع ان يقر ان جميع ذلك على حذف
 مضى فلى جئت فاركض **قوله** اما على فاعلم قيد الاصل في
 هذا ان رجلا وصفه عن نفسه يعلم وغيره فقار للمصنف اما
 على فاعلم يريد بهما كذا في علم فالتقدير عالم كانه منك
 ما وصفه من غير العلم فصاحب الامر عاين هذا التقدير للرجوع بل
 الشرط المذكور هو ان صاحب الامر لان العاين في الامر هو العامل

كالتثنية

فلهذا جازع الضقة او ان يرد على من اوجعها او ان يرد
 بوضعها او بغيره فلهذا حصل بيان الذات والجمد فانه
 لم يتبين المنة لغير فاعل على المرح لانه ارجح في المنة
 من حيث طبع وهذا السبب محتمل وجوها اوله ان يكون ظاهرا
 فاعلا للظرف فيكون موحشا حاله ويعد العامل في الحال
 وصاحبها لكن هذا انما يصح على مذهب الاختصاص من هو
 تجوز به ورفع كل من الظرف وشبهه الفاعل وان لم يعتمد
 على شئ والتلف ان يكون مرفوعا على الابداعية وهو محتمل
 حاله وولية خبرا مقدما وعاملا في الحال لكن هذا انما يصح
 على القول بجري الحال عن المبتدأ بعد ما استراخ اتحاد العامل
 في الحال وصلحها وعلى التقديرين الاستشهاد على بالبيت
 على المطلوب من جواز تكثير في الحال ان تاتي والثالث ان
 يكون موحشا حاله من ضمير في المنة وهذا او لم لا يخرج
 لا يتم الاستشهاد به على المطلوب **قوله** في قرارة بعضهم
 اي في قرارة من نصب مصداق وهو ابراهيم بن ابي علي
 فيكون مصداقا حال الكتاب لتخصيص بصفته وهي
 الجار والمجرور وفي نظر لان الآية على تقدير النصب
 ايضا لا دلالة لذلك لاحتمال كون مصداقا حاله من

من موصوف او موصول او ذي حال او عرف استفهام او في غير

الضمير

الضمير في عند السبل في اداء الكلام اني اذا عرفت ذلك فاعلم ان ان لم يرد
 مصداقا في ذلك قوله تعالى فيها يقول كل اركبكم ارا من عند حاجتكم جعلي ارحالا
 لا يرد على او تخصيصه بالصفة وهو حكم وفيه ايضا نظرا لان يرد في ذلك
 في امر من المضاف اليه مع عدم وجود شرط الزاظة لانه لا يرد في ذلك
 ان نصب ارا اما لكونه حاله من كل تخصيصه بالصفة او من الضمير في
 حكم او لكونه مفعولا وتخصيصه بالآية المذكورة وهو قوله تعالى اركبكم
 كتاب من عند الله مصداقا لقراءة النصب لا يخرج قراءة اركب فان صدق
 اما صفة الكتاب او ضمير لشيء اذ هو مصدق اعلم انه قد نقل
 عن المصنف انه زاد في التيسير موقوفات كون ذلك في امر موكف لئلا
 اتيا، اصول ان يكون امر موكف موقوفة بالاولا وكقوله تعالى او كالدار عشا
 قرية وهي موقوفة على عرشها لان بالاولا موقوفة توم النعنية فانهما ان
 يكون الوصف لها على خلاف الاصل في موقوفة موكف فانهما ان تترك
 الشك في الوقوف في امر موكف رايه رجلا وعبد الله منطلقين **قوله**
 كعبها ما جواضا في التبع حاله من منع من تقدم امر على امر
 المجرور ما جواضا في منع من تقدمها على المجرور بالضافة وعلى ظاهر
 منهم المنع بان معنى الحال بالامر ان تعلقه بصاحبه في حق اداء العمل
 لصاحبها بالامر ان يتعد اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك
 لان الفعل لا يتقدر بحرف واحد الا شئني ففعلوا عوضا من ان

الزام الغير اعلم ان هذا هو ان كان ذو امر مجزوا في
غيره يد واما اذا كان زائدا فقد نقل الاتفاق على جواز تقديم امر
على ذي امر في علم الكوفيين تفصيلا في اصل السند بان ان
ذو امر المجزوا في غير التورث ضا حقه بها جاز تقديم امر عليه والا
اشنع وظاهر البارة حيث جعلها متبها يقتضي كون المنع في هذه الصورة
اقوى من كون ذلك لنقل الاتفاق عليه في جازع واستدلوا بحجج لذلك بان
امر في غير ذوات الامر والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم عليه
ايضا فتأمل واستدل ايضا بان نسبة المضاف اليه المضاف ونسبة الصفة
في الموصول لا تملك لا يتقدم ما يتعلق بالصفة على الموصول كذلك لا يتقدم
ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف اليه هذا اذا تقدم امر على المضاف
واما الوسط بينهما فهو ايضا غير جازل قدم جواز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا بان في تحت الاضافة وليس المقام في ذلك
ثم ان ظاهر البارة كونه كعدم جواز تقدم امر على المضاف اليه
وان كانت الاضافة غير مخصصة لكن المقصود فصل في شرح التسهيل فقال
ان كان في الاضافة غير مخصصة جاز التقديم على المضاف اليه كمن هذا
ما رتب ملتقى السون بالتفصيل لان الاضافة فيه تقدم الفصل
فلا يتقدم بها قولها والباء اليها انه بها جازل قدم كمن هذا
هو انه كيف يكون كافة حاله في الكافة في ارتدادك مع انه ذكره كانه

التي هي
في غير
التي هي
في غير

الفرق

هو قوله وعلى معوله وانما لو لم يكن له الجواز كان اخر الله اعاده خصة لانه لو قال ان تقدم
الامر على الامر وموله كان الظاهر منه ان المرجع في عدم معوله هو الامر لقوله فينبوهم منه
ان زادت ارجح صورة تقدم الامر على الامر وموله كان في ذلك ما كان وهو جواز
اكل طعامك وليس لك به المراكمة عرفت تقديم الجوز على معوله وعلى الامر فقدم هذا

عقبات حروا قاله الفرزدق في حرام بن صوصفة التمر على
قوله في امرهم اوله قنا فذ هذا جون حول بيوتهم الفخمة
القنا فذ جمع قنفذ لجمع القاف وفتحها وهو حصول التورث
جوز في الكمال الا في قولنا يتعلم منها وليس بالقدرية خا

لست والى جون جمع هاجن في هاجن الى كشي في الامكان
استعمل في اي شيء في ارتدادك على عطية اسم كشي في ارتدادك
قنا فذ جمع قنفذ لجمع القاف وفتحها وهو حصول التورث

زيتون هذا جون خبر بيوتهم حول بيوتهم متعلق في البيوت
للمستقيمة وما موصول الى ما ذكره ان في قوله فذ جمع هذا لانه
له قنا في نسبة لان موله في قوله فذ جمع هذا لانه

في عطية لم يله لان ايامهم حول ضربتة وجر كان في قوله
محول لها وكذلك كمن كان زائدة في قوله فذ جمع هذا لانه
ايضا في الغنى هم كقنا فذ ما تون حول بيوتهم ليعيب ما كان

ان في عطية عوده ايامهم **قوله** يلفظ الماضي تقييده
بهذا كمن في جميع ايامهم هو خطا من غير ان غدا الماضي
كالمتضارع وان هو غير المتضارع وانما هو ان الحكم كذا زائدا
ليس مختصا في لفظ كان بل في غير ما فيه

العتبة كونه في الحكم كذا في
سبعة اذ صدر منه قول الفرزدق
فكف اذا رثت مدار قوم وجيران
لنا كالتواكلام قنا فذ جمع

وكون رائدة وفاتت بعد
حب زوات بصيفة المضاع
وهو زام

و عین

[illegible]

امامکرة تامه و ماسد بقر ما
المنصور اوناکرة نافضة

او موصولة او استغناءية عن المذف الذي ياتي في قوله والفعل
 في الموصوفين اما صفة او صفة بجزء فخر مذف المسمى
 ابرو او الذي ابرو ما شئ عظيم او خبر عن تقدير كبره ما
 استغناءية ولفظ اصبح وامسى باقية والى هذا حيث فيها
 زيدا والخبر في ابرو مذف الفداة وفي اوفى مذف الغيبة
 اي ابرو الفداة التي قلت عليها اصبح وما شئ الغيبة التي قلت
 عليها امسى ومع هذا يلزم التعليل في الخبر ولعل لهذا
 قال بعضهم الخبر في الموصوفين للفداة على حذف ضاف
 في الثاني ايضا للفداة على حذف مضاف اي ما ارى غيبة
 الفداة ولا مضافة لادلة طارئة وقيل الخبر في كليهما
 للدنيا اي ما ابرو الدنيا وقت الصبح وما اخبرها وقت
 المساء ما ثبت الخبر فيكون الدنيا بمنزلة الموصوف الى ما ارى
 والمعنى قد ظهر مما ذكر **قوله** مع اسمها والتعقيد في ذلك
 لوجه القرآن الواضح مما ان مراد الله تعالى منها قوله ويبقى
 الخبر بناء على انه لو كان مراده حذف كان وعد ما لها هو ظاهر
 عبارة يقال ويبقى الخبر والاسم ومنها قوله وبعد ليدان ولوم
 كثيرا لما اشهر فانه انما يضاف خبرين المشهورين لانه

مذف كان اسمها

بحر

بعد ليدان ليدان ولولا ان لم يكن كثيرا انما ليدف كثيرا
 كان مع اسمها لا كان وعدا ومنها قوله ايضا وكره بعد
 ذلك حذف كان وعدا بقوله وبعد ان توفى بها عنها ان
قوله الموصوفين بعد ان خبرا خبرا اي ان كان محذوف
 في قوله خبرا وهذا احد الوجه **قوله** اي ان كان محذوف خبرا خبرا
 خبر في حذف في الحق الاول كان مع اسمها وفي الثاني في
 المبتدأ هذا احد الوجه المنصورة في مثل من العباد
 ولت ان ترعى الاول وتنصب الثاني لكونك ان خبر
 خبرا اي ان كان خبرا خبرا وكان خبرا خبرا في المحذوف
 حذف الاول ولا يخفى ان مع اسمها خبرا وفي الثانية هي
 مع اسمها والثاني رفعها كقولك ان خبر خبرا اي ان كان
 في محذوف خبرا خبرا خبرا خبرا خبرا في المحذوف ولا كان
 مع خبرا وفي الثانية المبتدأ والثالث نصبها لكونك
 ان خبرا خبرا اي ان كان خبرا خبرا خبرا خبرا خبرا
 في كذا الخبرين كان مع اسمها محذوف لكن الارجح منها
 ما يكون التقدير والمذف في اسمها خبرا خبرا خبرا خبرا
 اي نصب الاول ورفع الثاني اول الوجه لكون التقدير والمذف

اولو كان مراده منها حذف كان

ثلاثة وجوه اخر اول مع

المبتدأ

فبما قد مر في غير هذا الحذف منه في الجذال ولا كان
 مع اسمها وفي الثانية والوجه التي اضعه اليه كغير
 الحذف فيه اكثر من غيره لانه حذف في كل من الجنتين
 الجذال ولا كان مع ضربا وفي الثانية كان مع ضربا اسمها
 ومن غير الوجهان الاخيرين متوسطان لانه لم يمتدح
 القلة في رتبة لان الحذف فيها اكثر من الوجه الاول واحد
 من الوجه التي اما كون الحذف فيها اكثر من الاول وفي
 واما كونها اول من الثانية فلان فيه قد حذف في كل
 مع ضربا في الجذال ولا مع اسمها في الثانية كذا ف
 الاخير فان في صورة الرفع حذف في الجذال ولا
 كان مع ضربا وفي الثانية المبتدأ فصار الحذف في كل
 واما في صورة النصب فلا يمتدح في كل من الجنتين
 كان مع اسمها كغير الحذف في الوجه التي اكثر لان في الجنة
 الاول منها منه حذف كان مع الجذال وفيه زيادة في
 ما حذف في الصورة التي تكله في قولنا ان كان في كل
 فانظر فيه واما الاخير فمر فبان يترجم صورة الرفع على صورة
 النصب لانيها لان صورة النصب يترجم معها زيادة

الحذف في قوله

في قوله حذف في
 مضاف كان

الحذف حرف واحد فقط **قوله** بالكون قد مر
 به في بيان الجوز في الفعل كغيره على قسمين قسم
 كان في جميع المفردات طبقا لكونها مفردة وصفتين
 الكلام وقسم الحذف الحذف في المثنى والمثنى الذي
 يجوز فيه هذا القسم هو الاول دون الاخير ولذا قد مر الحذف
 بالكون كما يوضح به **قوله** وان تكسبه التثنية
 بالكون لاني قد مر في وجهين احدهما ان تكسبه المثال
 الاول لكان المضاف كان التثنية والتثنية للتثنية
 والثاني ان تكسبه التثنية بها رتبة الارتفاع وان
 المضاف الذي يوز فيه حذف النون هو كغيره بالاصل
 مضافا ولا كان لان ماضيا القوله ولم يكن
قوله والنصل بان او صيغة كقوله تكلم لم يكن ماضيا
 ان شرط جاز الحذف في حذف النون فيما هي فيه شرط بشرط
 احدهما ان يكون الفعل ماضيا والثاني ان يكون ماضيا
 بالكون والثالث ان لا يتصل بغيره من النقص والرابع م
 واليصل ولا يضر فان النصل باحد ما لم يزل الحذف
 ولم يكن الذي لم يكن ولم يكن وفي المقام شرط اخر لم

وقوله اجاز العلم ضراح فمما كان جده الجدة
 التي تقع بالبناء لا بد لها من رابط من احد الروابط
 للمصلحة منها اسم الشارة فهذا اذا دأب في المقام
 وترجمها في الخبر من حيث خوف الالتباس في الموضع
 فان قلت لم لا تحذف قوله وسبق بالنصب على المفعولية قوله
 اجاز فمما بين المصنفين عدم كمالهم في لغة القائل
 لان اصل عدم تقديم المفعول على العارض في الجواب
 نظر لان التركيب هذا انما ينفع اذا لم يزم معه تركيب
 ضاحك لا يصح وجوه حذف العارض ثم تقدمه ضاحك
 فمما رضا بطلان مع قطع النظر عن كلامه وتقدمه
 كلام المصنف لانه بعد ما ضبط كل ما لا يمكن لنا القول
 بما لا يخفى من ذلك بما لا يخفى اجاز العلم في قوله بطلان نظر
 وهو قوله فان تقدم وعدمه ان يثبت شرط الغير
 المجزوم لا محض لاجابها من الاعراب وتلك الجملة الواقعة ضرا
 هذا لا بد من كونه له من الاعراب فلا بد من بيان النكتة لعدم
 صحتها في قول المصنف وسبق على المفعولية قوله اجاز
 العلم ونفيها اسلوب كلامه حيث انما سبق

وانما قلنا

فوقه مبتدأ

في قوله مبتدأ وقد رده خبر ثم حقه ذكر الشرط فقال
 فان تقدم وصفت قوله اجاز العلم جاز له في قول القائل
 ان النكتة في ذلك هي ان قوله وسبق لو كان مفعولا
 في عبارة المصنف لو كان مفعولا لقوله اجاز العلم لكان
 المنفرد منها مبرا لهم من الجوز والسبق للمفعول مبررا في الثانية
 على استنها اذا كان ظرفا او مجرورا بحرف او مفعولا ان كان
 متعلقا بمسوقا فاما ما كان المفعول فيها محض متعلقا بغيره
 فكذلك لم يوردوا الجوز اذا كان المفعول غيرهما وجوزوه اذا
 كان منهما في سبق في كل الموضعين جازيا واما المنع من عمل
 ما اذا فيه او اكان المفعول غير طرفه ولا مجرور سابقا
 الاسم والمجوز هو عملها او اكان المفعول الخبر منها ولو كان في
 هذه الحالة ولذا اعترض ان وجه كونه في قوله وسبق مفعولا
 لقوله اجاز العلم وغير اسلوب كلام المصنف حيث عار
 ثم يتبع الشرط واما ذكر اسم الشارة في خبره الثانية
 ان الجوز في هذه الحالة عطف الثانية لا تقديم المفعول
 فيكون ذلك راجع لقوله ذلك المصنف هو عند القائل في
 قوله مطلق لعلها فقد علم النكتة في الاعراض عن المفعولية

فوقه مبتدأ

ظاهر الحق الا ان كل واحد من هاتين شيئا
 المتعلق به في الفاعل عند الفعل فلهذا اذا دللنا على
 لفظ الحرف فيجب ان يكون اعرافا عن كل واحد من المصنفين على
 غير المصنف **قوله** لو قيل السيل ليس بمرور ولا فخر ان يقتضي
 اللفظ والشرط المرتب تاضير هذا الشرط غير مؤثرة وانما
 قد مضى بناءه لكونه ليس اصل في العرب بالنسبة الى الماء القليلة
 لانها انما تسمى بالسيل بغيرها وليس ولا سديم ان تقدم المثل
 او لا من غيره وانما تقدم المصنف ماء النافية على غير
 فتركتها بالثبوت في ذلك من ان الماء كالتحيز في باب النافية
 فتقدم بها او لا من غير ما **قوله** كما قد مر في شرح الكافية
 اقول في خبر ان ما ذكره هنا غير مختلف لما ذكره هناك لان
 قوله ان جبالها الجبل بعد ما ليس يصدق وان لم تقدم بها عليه
 ما لا انه لم يصح كغير الخبر خبر الما بقرينة اعراف الخبر بالياء
 بعد ما وليس سواء كان خبر الما في الخبر اعرافا عليها او خبرا
 للفتحة بناء على عدم عليها **قوله** واعتناع دخولها في كونت
 قائلنا ولها ان يقول انه ليس في قولها من جهة العدم كون مجموع
 الخبر منفيا في اعتناع دخولها في كونت في ما مضى

ضد المحمودينهم

في بيان ان زيادة السيل في الخبر في قوله
 ان السيل ليس بمرور ولا فخر

يكون موافقا

لقد اوردنا

لقد اوردنا هذا لطيفا **قوله** يجوز في العطف على المصنف المحرر
 والنصب قوله في اي حين يكون الخبر محورا بيا الما
 فليس على العطف وانما النصب فليس على المحل واعلم ان
 هذا الحكم اي العطف على العطف والمحل ليس في صفة في خبرا
 وليس بمرور في كل موضع كان العطف عليه اعرافا لفظيا
 لكن لا مطلقا بل بشرط يجوز في العطف على العطف
 والمحل لكن بشرط لا مطلقا بل بشرط في خبرها اما شرط
 العطف على العطف فمطلقا اما ان كان توجه العطف الى العطف
 طارعا في المثال المذكور فانه يمكن فيه ان يكون بديها
 ولا يبعد ان يكون خبرا جازما حيث قولك ما ريت
 من اراة ولا زينا فانه لا يجوز فيه جزم يعطفا على العطف
 اذ هو لما عرفت من ان شرط العطف على العطف توجه العطف
 الى العطف ومنها غير ممكن لما ذكرناه من ان كلمة من الزيادة
 لا تقع في العارضا فلا يجوز في زيد الا النصب عطف
 المحل واما شرط في العطف على فهو ثمة امور احدى
 وجوب التقدير وجوبه لهذا المحل لما في الخبر المذكور في قولك
 ما زيدا بقاءم ولا فخر فان التقدير للنصب منها موجود

فليس م
 فلهذا شرط جواز العطف على العطف

جواز
 بشرط جواز العطف على المحل
 وسيجز الكناية ايضا

من اعراب مبقاة

لکھنؤ

في الغفمة

عن الفصاحة كقولك ليس زيد بقاتم فانه يجوز فيه ان يقي
ليس زيد قاتما فلام كونه فضيحا كذا فقولك ارت
يزيد وعمر فلام فدا يجوز فيه نصب عمر على محل زيد لا
لا يمكن لك ان تقول ذلك المحل فتقول حوت زيدا والشرط
والشرط الثالث هو ان يكون متعطف ذلك المحل ما اقتضا
في ذلك المعنى طاء فقولنا ليس زيد بقاتم فان الأصل في ليس ان يعطف به ما منصوب
في محل النصب في الجوز فدا يجوز في هذا حكمه بغير ضابط
واخيه عطفا على محل زيد لان الحكم انما عطف عليه
اجتماع شرط العطف فيه الاصل فيه العطف لا الا
وربما يكون في الجوز العطف متمتعا مطلقا او اما كان
على اللفظ او على المعنى وذلك لما مر في قولنا طاء بقاتم
اذا كان العطف على محل او على المعنى فقولنا ما زيد
لكن لم بقاتم اللفظ فانه لا يجوز فيه العطف لانه اللفظ
ولا في المحل لما مر من شرط عدل ما انما فيه طاء
والعطف بها موجب ثم اعلم ان ما ذكره ابن رجب في
جواز الجوز والنصب في العطف مما ضربناه من غير علة
المجازية وغيره مما مر قد عطف بها واما علة التسمية

فنعلم انه لا يجوز في المعطوف النصب بل لا بد فيه
 من اعادة الطرف الى المضاف **قوله** وبعد فلو كان زينة
 اعاد الطرف الى المضاف **قوله** وفي قوله
 عطف على كلمة لا لا قربتها ولا انه لو كان معطوفا
 ولتقديره على ان عدم جواز كونه معطوفا على قوله وبعد
 المنفرد في نونهم الاستيفان **قوله** في المضاف اليها
 لظهور الفعلة في الفعل من جهة لانه لو كان ظاهرا
 المصنف في قوله يعود الضمير الى الينا فظهر الضمير
 الضمير من هذا وهو ان هذا الضمير المراد ان الينا
 ما بعد لا وكان المنفرد وهذا على اطلاقه غير صحيح لان بعد
 وكذا كان المنفرد اسم وضمير والاسم لا يصير جورا فلهذا
 في قولهم قد بر؟ فلهذا ارجع الضمير الى المضاف كذا الفعل من باب الفعل
 وايضا لو كان الضمير في قوله الينا لكان على المصنف
 يقول وكذا بعد لا ونفرد كان الا او ايضا **قوله** لم يكن
 باعجابهم اوله اذا مدت الايدي الى الارض لم يكن
 باعجابهم اذا اجتمع القدم المحمودة والمنفرد وكذا ان كان
 ذكر هذا الضمير في قوله والارض من ذكر البيت من جهة التبيين على ان هذا الضمير

قال

والفقيه

لم يكن

ان يكون ذكر الارباع ذلك من جهة التبيين على عدم لاجرم
 اختصاص الحكم المذكور بان لفظ المضاف لا عرفت
 من جهة الجمع كذا في الفقه من جهة **قوله** اي تنزل لما
 كان ظاهرا عبارة المصنف عن ان لا ت وان تليان
 هذا الضمير عن المضاف وهذا بظاهره يحسن صحتها لان على
 راي الارباع ما يقع بعده فعلى هذا يلزم ان يكون في
 وان يقع عقيد على ليس وفيه كذا في ظاهره
 الارباع قوله بلى بقوله اي تنزل فيها على ان ليس برب
 المصنف من معنى الظاهر لا عرفت برباره هو ان
 كل واحد من الارباع وان تكون وليست تلك وان تنزل
 الى تلك على ليس او قام مقامها في تلك
 والاول والاول **قوله** على السهو على ما يقابل السهو الذي في
 اقوالها انها في الاصل كانت ليس بفتح الهمزة
 وكذا الينا المثناة التمامية ابدت الينا الفاعل
 وانفتح ما قبلها ما قبلها فابديت السين المهملة
 تاء فصار تاء تاء والثاني انها في الاصل على واو
 بحرف ناقص من قوله تاء تاء على انكم من احكامكم سين فانه

نقول ان قولنا حقيقة
 نقول ان قولنا حقيقة

في ثلاث يليت بغير نقص ثم استعملت وهذا القول
 منفقان عما ان لا كلمة واضحة فلهذا في الثالث
 انها لا كلمة وبعض كلمة وذلك لانها لا في الثانية والثالثة
 زائدة في اول الجملتين كل حين اي كانت في الاصل
 لا حين ثم انفصل التاء الى ايتين فاستعملت مع لا
 نفس هذه ال قول بعض المحققين **قوله** بالكبر والكبر
 الثانية **قوله** في القيد واضحة لانها لا
 والثالثة فيهم وهم يخرج المعنوية والكسرة يخرج ان المعنوية
 مستدتها وحققتهما **قوله** في السبعة بالفتح وبها تكتب
 والظاهر في **قوله** الى علم
 لا جرم في التبيين على ان كلمة ذاتة قول المقم في القول لكثرة
 لا يفرق في **قوله** في قسمتها بذلك فليست
 غرضه من ذلك دفع ال بد والوارد على من كما بين
 الا في مقارنته بغيره انه كيف يفرق ان في انفس
 المقاربة او في المقاربة بها **قوله** في قوله
 قريب حصول الخبر ووثقه لدفعه على القول كاد ينفرد

الاول
 الاصل

او يدل على ما قرب حصول الخبر الى القيام امره وهذا المعنى
 لا يوجد في جميع هذه الاقوال لان بعضها كسر وشبهه
 حصول الخبر لدفعه وبعضها لدفعه الى الترويع الفاعل
 في حصول الخبر كما تقول اخذ زيد قرا اي شغل في القراءة
 ومع ذلك كيف يمكن تسمية الجميع بالمقاربة وتقرير الدفع على ما قال
 هو ان معنى هذه الاقوال وان كان بعضها لدفعه وبعضها
 لدفعه على معنى المقاربة فبما يسهل بها ذلك فتاوى
 المقاربة على غير فساد يسهل بها ذلك فتاوى
قوله بما تقدم من القول الخ في ذلك وضع الحقيقة على
 ان ما دلل المقم على التسمية انما هو في العمل لا في القول وكذا
 في قول غيره طرأ في بعضها وان غيره المتد لما كان متحقق
 التسمية بموافقة كاد مع كان في جميع ما ثبت له ولم يكن
 هذا راوا او من الحكم في كان التسمية بموافقة جوازها
 وقد فسادا مطلقا مع الاسم او حده وحده بغير ذلك ولم
 يكن شرا في هذه موجودا في كاد وكذا خفض ال
 وجه التسمية بما تقدم من العلم الى رفع الاسم ونصب الخبر
 فالتمام في قوله من العلم للمعنى **قوله** والمراد به

او يدل على ما قرب حصول الخبر الى القيام امره وهذا المعنى
 لا يوجد في جميع هذه الاقوال لان بعضها كسر وشبهه
 حصول الخبر لدفعه وبعضها لدفعه الى الترويع الفاعل
 في حصول الخبر كما تقول اخذ زيد قرا اي شغل في القراءة
 ومع ذلك كيف يمكن تسمية الجميع بالمقاربة وتقرير الدفع على ما قال
 هو ان معنى هذه الاقوال وان كان بعضها لدفعه وبعضها
 لدفعه على معنى المقاربة فبما يسهل بها ذلك فتاوى
 المقاربة على غير فساد يسهل بها ذلك فتاوى
قوله بما تقدم من القول الخ في ذلك وضع الحقيقة على
 ان ما دلل المقم على التسمية انما هو في العمل لا في القول وكذا
 في قول غيره طرأ في بعضها وان غيره المتد لما كان متحقق
 التسمية بموافقة كاد مع كان في جميع ما ثبت له ولم يكن
 هذا راوا او من الحكم في كان التسمية بموافقة جوازها
 وقد فسادا مطلقا مع الاسم او حده وحده بغير ذلك ولم
 يكن شرا في هذه موجودا في كاد وكذا خفض ال
 وجه التسمية بما تقدم من العلم الى رفع الاسم ونصب الخبر
 فالتمام في قوله من العلم للمعنى **قوله** والمراد به

الاسم المفرد والوضوح من ذلك انه لما كان الكلام المفرد
 مطلقا حيث علمه بحدوده من غير مضاف الى غيره
 مطلقا من حيث هو ولا دفع التوهم ان شئ من كلامه
 المصنف حيث اطلق القول على الجواز غير مضاف الى غيره
 جوازا فبذلك من جواز جرح الحقبة الكلية والحقبة
 جزئية الطارئة على عائدة وهذا غير صحيح عما صرح به في شرح
 الكافي فيكون ان المراد من غير المضاف هو الاسم المفرد
 فبقية الكلام عليه بان ليس مراد المصنف من غير مضاف
 في عبارة مدلوله مطلقا بل مراد به على ما ذكره
 في شرح الكافي هو الاسم المفرد **قوله** والكثير بحقيقة
 مضارعا ان قلت ظهر لنا من قول المصنف حيث قال
 غير مضاف الى غيره من ان الاغنية والاكراهية هي
 الجرح مضارعا فبذلك سبب تكرار الراجح قلنا ظهور ذلك
 من كلام المصنف في سلم من كلامه اعلم ان نادرة وقوع
 غير المضارعة جوازا لا يتقدم وقوع المضارعة كثيرا
 العارضة بينها وبين عدم التقيد بها اكثر الى التوسط
 بينهما فلذلك انبأ الراجح بان الاكثر هي المضارعة

قوله والكثير

هذا هو الوجه في قوله
 والكثير بحقيقة
 المضارعة جوازا
 لان نادرة وقوع
 غير المضارعة
 جوازا لا يتقدم
 وقوع المضارعة
 كثيرا العارضة
 بينها وبين عدم
 التقيد بها اكثر
 الى التوسط
 بينهما فلذلك
 انبأ الراجح
 بان الاكثر هي
 المضارعة

قوله والكثير من ان في خبره على اتصاله بها اي بان
 قد ظهر لك انما وجه ذكره هنا فلو تعقدت في
 المقام الشكالي وهو ان الفعل الذي تدل عليه ان تقول
 بالمصنف في كلامه الاضداد على اسم الذات بل هو
 وقد لا يستلزم ذلك بانه جائز لفظا في قولنا زيد عدل
 او جلدوا المضاف في الكلام فتقديره زيد عدل او
 زيد ان تقدم وبما قيل ان الحقبة المقابلة اول
 لفظ الفعل بغير ما بان محتمل بكان واما اذا اقررت بها
 فلا **قوله** ووجه كاد الراجح وتقديره لفظ الجرح اما
 من جهة ان الكلام المبدل عما ان الراجح هو ان
 كونه كاد مع ان كثيرا ويدا قريبا وهذا لا يتقدم
 المطلوب او المطلوب كونه ضمرا مع ان كثيرا ويدا
 قليلا وقد راجح لفظا لغيرتها عما ان المراد ذلك او
 تقديره الجرح من جهة القية عما ان المرجح في قوله فيه هو الجرح
 لا كاد اذ لو كان كاد وكان الحسن ان يقول فيها
قوله في كونها التدرج والتقيد بذلك من جهة التسمية لا جرح
 ليس المراد التسمية كون حوى متغير في جميع ما ثبت لها

هذا هو الوجه في قوله
 والكثير بحقيقة
 المضارعة جوازا
 لان نادرة وقوع
 غير المضارعة
 جوازا لا يتقدم
 وقوع المضارعة
 كثيرا العارضة
 بينها وبين عدم
 التقيد بها اكثر
 الى التوسط
 بينهما فلذلك
 انبأ الراجح
 بان الاكثر هي
 المضارعة

هذا هو الوجه في قوله
 والكثير بحقيقة
 المضارعة جوازا
 لان نادرة وقوع
 غير المضارعة
 جوازا لا يتقدم
 وقوع المضارعة
 كثيرا العارضة
 بينها وبين عدم
 التقيد بها اكثر
 الى التوسط
 بينهما فلذلك
 انبأ الراجح
 بان الاكثر هي
 المضارعة

هذا هو الوجه في قوله
 والكثير بحقيقة
 المضارعة جوازا
 لان نادرة وقوع
 غير المضارعة
 جوازا لا يتقدم
 وقوع المضارعة
 كثيرا العارضة
 بينها وبين عدم
 التقيد بها اكثر
 الى التوسط
 بينهما فلذلك
 انبأ الراجح
 بان الاكثر هي
 المضارعة

لان من عند ما لم يشر حواضرنا اسما مورا وبلا غير
 في حوى وبدا على ذلك قول الحق جعل ضمنا بان متصلا لان ان
 هذه لا ترضى على التسميم **قوله** ولكن اختصت بان جعل الوض
 من هذا التقدير القبيح على ان اللزوم بيان ما به المحذور
 بل في حوى وكذا ما به ان اختياره فيها للملوك
 حوى عسر وقتا ما تمنا زعمنا فالناسب ان ينسب
 لكل واحد منها حوى ما به ان اختياره الحوى لها فبما ان
 اليها بقوله وكسر حوى الذي هو المراد تشبيه خبر ما في حوى **قوله**
 حواضلون وتقدر لفظ الجرمية من جهة عدم دلالة ظاهر
 عبارة الحق على انما هم ان في حواضلون فتقدر المضاف
 اليها على ما في ذلك **قوله** لكونها في حوى تقدير الكلام بكذا
 روى عن من زعم كون مثل منصرفه قام مقام المصدق
 الرضا اضلوق ان الزمان مثل حوى وذلك لجهن
 احد مما الله قد فهم من قول الحق الرضا ان لا نعمة
 فتعبر بكلمة في كل ما ثابته على ما ذكره عار عن القاء
 تأكيد لوى التاكيد ومعلوم ان التاكيد لا منه وانما
 هو ان لو كان ككلمة على ما هو روى ان كان ظاهر الكلام
 معناه

ان ليس المراد انهم
 فلا هم عبارة
 مضاف محذوف

الحق بكذا الرضا اضلوق ان الرضا اضلوق
 الزمان في حوى وهو ظاهر لم يكن حوى لان حوى لا لم
 بل الرضا فيها ان بل في خبر ما به في خبره واسم الله العظيم
 فتدبر ان قلت لم لا يجوز ان يكون مثل في عبارة
 الحق حالا قلت على تقدير ان يكون مع جملة الحواضر
 حوى مثل على المثال فحقا ومع ذلك كان في معنى الكلام مع ما ذكر
 ان مع حسن واداء المحذور والنسب لها لا غير الا انه
 بر دعى تقدير ان روى ان حذف غير الماضي كان ولم
 ملحقهم جمل و قد صرح ابن تيمية بان حواضلون في المذموم
 كان تحذف بلفظ المحذور وهو الظاهر من المصنف
 الحق على ما في ذلك وكذا قوله ويسقون الجذع في حوى
 الا ان في ان ليس المراد راد ان روى في تقديره انه حقيقة
 ككلمة كذلك خبر من المذموم **قوله** في الرضا واستدل
 على انهم خبر كما اليهم والرضا هم حوى اضلوق ان
 يكونها خبر وصدا لانه على ذلك هو ان الرضا انما
 هو حوى بالاشتقاق او معلوم ان الاصل في الاشارة
 ان يصدق خبره ان في رجا فلما ثبت كون حوى

استقام
 من

الم

ونحو ما لا يجب ان يكون في غير ما يخصه بالان
 ان قلت على هذا يلزم عدم جواز كون خبر عسر بدون
 ان قد عرفت جواز مع النسخة وذلك مع النسخة قلت
 لما كان عسر كغيره من الخبرين كان في موضع عسر وان
 كان اصل وضوئها للرجاء على ما مر فلا يكون كغيره
 الرزق على المقاربة ايضا فلهذا انداجاز فيه الوجهان
 ان قلت يلزم ما ذكره عدم جواز كونه في غير المقاربة
 لان معنى المقاربة اذ هو لشيء يقرب من الخبر في المقابلة
 طاعت فكيف يمكنه ان يقرب من خبر ما اذ كان
 ان يخصه بالانقضاء مع انك قد عرفت ان الخبر
 خبر ما من ان قلت يمكن الجواب عن هذا بان هذه الا
 لما كانت المقاربة مع خبر الخبر في المقابلة
 الخبر على خبره في خبر ما اذ كان هذا لا يمنع فيه
 اذ قال ان فيه خبر الخبر اما جواز مع النسخة في النظر
 الى اصل الوضع وما ذكرنا ظهر لك عدم جواز قول
 ان في خبر الشرع لا لا يلزم وان كان مقاربا كما سبق
 به اليك ومعها يتضح منافي **قوله** قوله

لكننا لا نخرج

منها

خبر ما ذكره في خبره نفسه لعله القبيح على ان راء الم
 حيث حكم بغيره انقضاء ان نقدا ذلك انقضاء
 ان خبر ما في خبر الخبر من خبر قوله ذلك لا مطلقا حتى
 يريد القائل ايضا لان هذه الا فقام خبر نواحي المبتدأ
 والخبر ومعلوم ان المبتدأ لا يمكن ان يكون الاسم ما وان
 هذه غير راضة الا على الفعل **قوله** جعلت انك
 والتقدير وتقدره عليك اخرجه ان المقام عليه
 ان خبره خبر خبره الا فقام يكون خبر ما مجردة من ان
 فلما بين خبر الخبر ليس له ان مجردة من ان قلت ما ذكرنا
 على كون الخبر به في قول المصنف كانه انما ان يكون
 ولم لا يجوز كونه الخبر به قوله مع خبره ما يستفهم
 قوله مع ذي الشرع قلت لا لو كان ككذلك
 يكون الخبر كذا وترك ان مع ذي الشرع وجبا وكذا
 مع جعلت واخذت وعلى وهذا فسد لان هذه
 الا خبر ايضا لشرع والتشبيه اما يصح ان كان بين
 التشبيه والتشبيه به مغايرة **قوله** قال الم وكذا لا غير
 اي لا غير كذا وكذا وان قلت كيف

استعملهم لا ينفهم

طه نقض في الاسرار في سنة ١٠٠٠
ابن زبير انه قال لابن زبير
وراكبهام

ما لم يزل يظن
 ان الله لا يزل
 يرحمهم وانه
 لا يزل يرحمهم
 وانه لا يزل
 يرحمهم وانه
 لا يزل يرحمهم

[illegible]

بالحقن المقتضية او من غير حقن قول السامع فبذلك ان
 بمعنى قرب قول السامع الى اى قرين او مسند لغو وان
 على انه من الاثنى ويكون متبعا لقول السامع على انه من قرينه
 وصحت رد وجوب بالكر او فعلا او مسند لغو واحد
 اذا كان من الاثنى او طاعة اذا كان من الاثنى اسما او زمان
 بمعنى قرب او من والى فيكسر للمعاد موكدا بالنون
 الحقيقية هذا كله في المسورة اما المنقولة فقد تكلفنا
 في نقل كقراءة بعضهم وما يلزمكم انما اذا جاءت لا توشك
 كالاقل **قوله** في الخبر الذي هو ظرف او محروك
 وزيادة لفظ الخبر **قوله** انما كان نزاعه المقص لا صبر
 اعطاه المم بالثبوت في حقهم من كلامه ان تقديم
 الخبر انما يجوز اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا وكون العامر
 مخصوصا بليت ولم يكن كذا كذلك فزاد ان لفظ
 الخبر دفعا للترتب المتكسر لهذا التوهم **قوله** بان يقع
 فعلا الا قوله او يتبعه فلذلك حلت في عمل
 الفاعل ان ان الرافع لان يقع فاعل بنفسه
 الفاعل على قوله تعالى او لم يكلفهم انما انزلنا الى انزلنا
 وانما الفاعل قوله تعالى وحى الى انسمع من قول
 المفعول

وہی ہے جس نے ان کو
پیشکش کیا ہے

والفهم المسمى راجع الى الان
الى نص ان صح

المفتي

عنه اسم المعنى لعدم وجوده في الوجود لانه جبر اسم
كلما انما السبب في ذلك انها مع ما بعد ما مؤلفه المصدر
وهو ان السبب في غير اسم الذات في ان زيد فضل الذات
كلما انما السبب في تقييد اسم المعنى في القول بالغير

عزان الواقعة مع قول مكيورة
عطف على قوله فاعلى كالفقرات البقية والكتبة
والظاهر ان التثنية في الماني في العلة جملتها على ما كانت
منها دون ما سبق مع ان المصنف في الجمع واحد من
غلبة اللاحقة على الوصفية في الفقرات البقية لان
لفظ الفاعل والمفعول والتبديا ونحوه كان في الأصل
من صيغ المشتقات الا انها سموا هذه الافعال
المعلومة التي ترى انا لم تكن بهذه اللفظة الفعل
او المفعول او التبديا بل هي مشتقة من اللفظ

22
செவ்வாய்

[illegible]

وینا فینا رات وید العبد
عبد حبیب خان و فایز
فرز آن نه خان ملک بنده
منه

[illegible]

ان من المراتب الاربعة ما لم يسبق غير من المراتب ما كان
اول الجدة المستقلة سواء لم يسبق غير من المراتب ما كان
او سبق للمراتب الاخرين فان ان وقعت فيها في
اول الجدة وان كانت مسبقة فلا يجوز فتح هجرة ان
في هذا المثال اما في الاول فظاهر واما في الثانيين
فان حيث واد لا تصاف الا الى الجدة اختيارا
وفتح الهجرة بنا فيه وايضا للتبعية عما اذا وقع
تفاوت في زعم كراهية من كون في حيز كذا في المثال
الاول او وصفا كذا في المثال او ^{ان} ~~صفا~~ كذا جازا
كذا في الاخر **قوله** اي اولها وانا لم يجز لي ان اقول
ان اول الصلة لان الصلة لا بد ان تكون جده وقع
فيها ^{ان} ~~عرفت~~ ان فتح الهجرة بنا فيه حاشا
قولهم لا علم لمن جاز ولا يخفى عليك ان هذا لم
اي وجوب كراهية الهجرة اذا وقعت ان في اول الصلة
انما هو في الوصول الاخر واما الوصول الاول في المثال
التبعية من كذا، يعني في من فتحها لما تقدم في مجتمعة من ان كل حرف اول
مع صلتها مصدر وكراهية الهجرة بنا فيه كذا لا يخفى ^{معلوم} ~~معلوم~~

قوله كان لم تفتح

قوله فان لم تفتح في الاول لم تكسر وذلك لفقدان
المرجعية لكسر ~~قوله~~ وهو وجوب كون الصلة جده لانها
لا اذا وقعت في الوسط يكون ما بعد جامع ما قبلها جده
كذا في قوله جاء الذي في نظرائه فاضل بفتح هجرة ان
لعدم وقوعها في اول الصلة ان قلت ان لا لم وقوعها
في وسط الصلة وذلك لتقسيم لما في الصلة من الجوار
والجوار كما تقدم في محي الموصولات من جوار وقوع الطرف
والجوار والجوار صلة فليكن هذا من هذا القليل ^{ان} ~~ان~~
ان كان رادة من قوله فان لم تفتح في الاول بوقوعها ^{لا} ~~لا~~ ان لم يصرح
في الوسط بوقوعها فان لم تفتح في الاول لم يصرح
وقوعها في الوسط فليكن هذا المثال ما وقعت فيه
ان في الاخر لما نقول انه وان لم يصرح بوقوعها
في الوسط لكن رادة ذلك لانها لم وقوعها بوقوعها
الآخر لا وضل لذكره هنا ان يصرح بغير حكمها في نصيب
وقوعها في الجوار الصلة بغير صفة الى حكمها في ارضين وقوعها في الصلة
الى ما تقدم من التفصيل قلت من كلامها جازا في
الطرف والجوار صلة مطلقا ممنوع بكونها جوار

اذا كانا بيني كما صرح بانك مع هناك والملاذبا
على ما بيننا هناك هو ان يكون في الوصل بيني
ولكن ان كان في الوصل قولك جاء الذي في تلك
لان ذلك التفسير في تلك والملاذبا في المار
والجواب انما يقتضي ان لا يفسر في تلك
صلة بيني مع فاعلمنا وفا علمنا ان كان مسترا
فيما نقول الذي عندى او في الدار فاضل وقد
لا يكون كما في فيه اذا التقدير في تلك فضا
لكن يمكن ان يفسر عليه باننا لم نردم نعم ان اذا وقعت
في وسط الصلة مطلقا لان قولك انما يفسر الذي اورد
لا يجوز فيه كسر في المرة بل يفسر في مقام الخبر
عن اسم الذات كما في قوله ان الله يبين الرب عنه
بان كلامه هنا وان كان مطلقا لكن في قوله يبين
بجمله اده فاما اذا لم يكن كذلك فبقرينة فذكره لانه
منها فاما اذا وقعت في اسم ذات بل يفسر في
المره **قوله** وصيحت ومن اعلم ان تلك في تلك
التعريف السر فان تقديره لاجل التبيين على عدم كون

هذا هو التفسير
الذي هو المستقيم
في قوله يبين الرب
عنه بان كلامه
هنا وان كان
مطلقا لكن في
قوله يبين

مع قوله ما في وسط
الصلة

قوله

قول الله وحيد عطفها بما عطف عليها اي هو
قوله في هذه صفة وذلك اما في التفسير السابق
لانها في التفسير السابق كان مطلقا غير مطلقا اما ان يكون مطلقا
عما في الابداء وح اما ان يكون تقدير العبارة ان كان
اذا وقعت حيث ان يبين مطلقا ولا يجوز ان كان حيث ان
وعلى الوجهين يكون لفظ ان **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~
~~لان ذلك التفسير في تلك~~ **قوله**
فقدرا لفظ **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~ اما ان يكون هذه اللفظة
على الجملة ان يبين او متناظرة وانما يجب كسر اللفظة في ايضا
لان الواجب ان يكون اللفظة واحدة وهذا في اذا كان
كانت في قوله جواب القسم مع اللفظ اتفاقا وقوله
والله ان زينا قائم **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~ واما اذا
لم يكن موحدا فبقرينة الا كذا ايضا ذلك في قوله
غيره **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~ **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~
قوله ~~انما يفسر في تلك~~ **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~
لوقال الله اليكم وبه اعلم ان من المواضع التي يقع
فيها اللفظة مفعول **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~ **قوله** ~~انما يفسر في تلك~~
فان جهة اللفظة مفعول لقال اذا عرفت ذلك

ويظهر وجهه

الحكمة

فأعلم أنه وقع الخلاف بينهم في أن من الجند **م**
 مفعول به مفعول مطلق أو مفعول به فذهب إلى المأجبه
 إلى الأول فقال لا نأمن نوع فاص من القول فكيف مفعولا مطلقا
 نوعيا كما في قولك قد عدت القرضا فان القرضا فيه نوع
 القعود فكما حكم مفعولا مطلقا كذلك في قوله قد عدت
 على القائل بل كونها مفعولا بانه نال ان تعلى الجند بالهول كعلقها
 بعلم في قولك علمت يزيد منطلق وكما علمت من الجند مفعولا
 علمت كذلك ما هو بمنزلة وقال انه ليس كذلك لان الجند الوا
 بعد القول من نفس القول والعلم غير القعود والوقوف بينهما يوجب
 جماعته الى انهما مفعول به وهما من واحد وعوى ان الجند
 الواقع بعد القول من نفس القول ممنوعة الاستزادة بل
 ان لا يخرج عن الجند بانها مفعولة والقول غير المفعول وكيف
 يمكن من نفس القول ثم العلم وقع عليها كوقوع الضرب
 على زيد في ضرب زيد فكما يمكن زيدا مفعولا كذلك ما
 هو بمنزلة وقيام من الجند مع القرضا في قولك قد عدت
 القرضا قياس مع الفارق لعدم إمكان الاخبار عن
 القرضا بانها مفعولة لانها نفس القعود واطلاق

واطلاق القول على الجند المحكى القول في بعض المواضع
 على سبيل اللفظ لا الحقيقة **قوله** فان وقع بعين ولم
 كلفه تكسر بفتح كما اذا كلف قصدت بالقول كما
 ان لم يعلم هو الظن كما في قولك قلت ان زيدا قام اي
 علمت انه قام او ظننت ذلك وفتح تقع الهزة لها ال
 وفتح بعد العلم والظن **قوله** الى قولنا هذا سارة
 المستكسرة الهزة بعد فيا اذا وقعت ان محلى صات
 هو ان الحركتين مستتقت وفتح الهزة يستند التاني
 بالمصدر وهو غير مستن ان قلت ان المصدر قد يقع
 حالا فليكن هذا من ذلك فاك قلت ذلك انما هو اذا
 كان صريح القسم لا المأول به من المأول به وايضا
 ان الفتوة ما ولت مع اسمها وضربا بالمصدر للرفق وشرط
 الما التكرير **قوله** المعلقة التعليل ابطال
 عمل افعال القبول لفظا لا محلا كما يجزى وانما تكسر الهزة
 في المقام لانها لو فتحت لان لام الفتحة هلام الابد
 ولام لا قبله لما صدر الكلام وفتح الهزة ان تستند
 تسلط العام عليها فيكون ما بعد ما بتا ويد الفود

نقول بغير انك تلم الى انما يك
 وانه قائم اي قيامه صح

يكون موقفاً قبلها فيخبر ان بعد ما قبله لا يبدل
في ما بعد ما هو غير جائز لا عرفت من ان هذه الامور لما
صدر الكلام وما له صدر الكلام لا بعد ما قبله فيما بعده
لاشقاء الصادرة ان قلت على هذا يزعم ان لا يصح قول
المقام انه لا يوقى فذلك لان قوله لا يوقى ضلالا
وان عاملا في خبر ما مع ان فيه لام ابتداء لا في خبر ما
يعد ما قبله الكلام في ما بعد ما قلت سند كذا يعني
بعد قول المقام وبعد ذلك الكسر يعني الخبر فانتظر قوله مرت
برجل انه فاضل كبر الهمة لان مع القوم بعد المعنى
او بصير التقدير مرت برجل فضل والفضل امر معنوي
غير صالح لعمور عليه قوله فالكلم بوجهين قوله فالكلم
اعلم ان الضمير في قول المقام مع النظر الى البيت اما ان يورد
الى بعد في قوله بعد اذ انما قوله قوله قوله او لا
هزمة ان المدح عليه بالمقام وكلها غير جائز اما الاول
فلان المعنى يكون قوله بعد اذ انما قوله بوجهين
وهو غير راد عن المدح ان بعد اذ انما قوله قوله قوله
اي بوجهين من القوم والكسر واما انما فان مع قوله قوله قوله
لان في قوله قوله قوله

قوله بوجهين
قوله بوجهين
قوله بوجهين
قوله بوجهين

وان كان
قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

قوله بوجهين

فيمر كذا المنة لما مر من ان الحكمة تكثر ولا يورثها احد
 المعشر في تقديره بكنه المعنى كذا قوله صديقه الله ولا
 فساد له اخذ زيد غرقا بالمتكلم فكيف يستوفى المتكلم
 الى نفسه **قوله** لو كانا ندعوه من قبل ان يكونا لزم
 فالكسرة بما انه تعيد متانف بيان كانه في المعجرات
 غنى والقدرة تقديره هو انهم لما قالوا انهم كانوا من قبل
 ندعوه كانه قبل ان يخلقهم فذلك فقالوا انهم كانوا من قبل
 وبالكسرة قراء في الالة غير متانف والكسرة في الالة
 وليس والفتح بما تقديره ان التعديل اي كانه ندعوه
 من قبل ان يكونا لزم وبه قوله نافع والكسرة **قوله**
 وبعد ان الكسرة ان قلت لم يخص ذات الكسرة
 بالذكر قلت لعدم جواز دخول لام لا ابتداء على محله
 ان المقصود وذلك لما ذكرنا من ان وضع لام لا ابتداء
 لما كيد الحكمة وقد عرفت ان المقصود مع محولها
 ما اوله بالمفرد وهو منافي لاصل وضع اللام اذا
 عرفت ذلك فاعلم ان ما ذكره هنا هو ان خبر المكونة
 لا يكونا اما منفرا او مثبتا وعلى الاول لا يكون دخول

غير خبر

صلح

السلام

فيقول اللام فيه مطلقا فلا كان او كما وعلى الثاني
 فلا يكونا اما المنة كونه الخبر اسما او فعلا وعلى الاول
 ندخل عليه اللام مطلقا لو كان مفردا او جمعا
 ولما لا يتأتى انهم بالملك الا في قولهم لم يكتف بهما بالملك
 الذي كثره المنة وعلى الثاني لا يجوز ان يكونا منة فعلا
 مضارعا او ماضيا فان كان الاول يجوز دخول اللام فيه
 ايضا ولما كان الثاني لا يجوز ان يكونا منة مفعولا او مفعلا
 والثاني يجوز دخول اللام فيه ايضا والاول لا يجوز ان يكونا
 مع قولهم ضرب بهما والاول يجوز الدخول ايضا والثاني لا
 واما الثاني فلا يجوز دخوله في اللام **قوله** اخذت الى
 الخبر لان القصص بها التاكيد وان للتاكيد ذكرها في الخبر
 المعصوم من هذا الكلام وفيه اعتراض الوارد في المقام
 تقريره هو انه قد استشهد بهم في خروج الاسلحة ان ما قبل
 ما يقتضيه الصدارة ما قبله لا يبعد فاما بعد وقد روي ان
 بذلك على لزوم كسر ان اذا وقعت بعد بعد فعله فليكن
 عتق اللام المعلقة وعلى هذا نقول ان مقتضى ذلك عدم جواز
 دخول هذه اللام في خبر ان ايضا لانها علامة خبر ما فيها

فلو كان دخول اللام في خبران جازيا لزم ان يكون
ما قبل لام الابتداء فيما بعد ما مع ان لها صدارة تقرير الجواب
هو ان اسم اللام الابتداء لها صدارة لكن لا سلم ان ما قبلها
عمل فيما بعد لان **قوله** ان زيد الفاعل كان في الاصل لان
زيد فاعلا لكن لما كان كل من اللام وان لتأكيد فكر هو الجمع بينها
قوله ان زيد الفاعل فاجتازت الى الخبر وهذه اللام في خبر
وان كانت في خبران لكنها بنيت التقديم ان قلت ان لو كان
اللام ما ذكر **قوله** ان زيد الفاعل مع ان العكس كان
ممكنا الى قسمين تأخيران وابقاء اللام في محله قلت انه
غير ممكن لان ان عائد والعائد حتى بالتقديم فغيره ولا
ضعف العمل الجوزي تأخير ما عن محله فلا بد انما تأخير اللام
او حذفها والمذهب غير جازي لان النقص من الاثبات بهما
التاكيد ومع المذهب يتصور ذلك في التأخير وهو المفضل
قوله ان زيد الابوه فاجتازت الى خبره في ذكره في اللام في الخبر
قوله ويعلم ان كان غير ماض لو ان زيدا لم يضر وذلك
لان لام الابتداء هي حقا اي تنصل عن الابتداء وكلما
كان له سلا بنية وسينبه ويمن الابتداء شيئا يجوز ان يذهب

ينافى

محمدين

نقد في الامور

نقد في الامور لا جديك الشبهة والمضارع له شبهة بالابتداء
فيجوز ان يرد اللام لا يقرن بما ذكره في خبره وذلك في الخبر
المستقل ايضا اذا كان مضارعا وقد رافقا انه لا يجوز جوزه
دخول اللام لاننا نقول ان موضع المقدر دخول اللام فان كان خبرا
فيكون المانع ليس محققا وذلك على وجهين لان اللام تنصرف
والاثبات والنفي رفع والازالة وبينها تناف وكذا اذا كان
ما ضيا غير متصرف كونه ماثلا للاسم المبتداء في عدم
التصرف ولما دخل على اللام واما الفعل المرفوع بقائه في خبره
مما لا ينفك المضارع لكنه قد يتركب المرفوع في خبره مع قد يثبت
المرفوع المضارع في فعل عليه اللام **قوله** مع كون قوله
كان قول المصارع قد ظفرا في عمل المال لفاعله عليها وكان
ان يجوز دخول اللام حال كون ذلك المانع قد وهذا كان صارقا
على كون قد قبل ان يفي ويمن هو الحكم كان في خبره بالاعمال
والحكم كان تخصا بالاول قد اطلق في كلامه بالما تبرز
قوله حال كونها محمول كبر اعلم ان الاصل ان التصورة
في الخبرية في عبارة المان قلت الاول ان يكون قوله قول
الذي صنفه في الموضع الواسط في قوله وتصحب الواسط

لكنه لصاحبه
لكنه كان
لكنه كان

قوله

وہاں اسی

واما اذا كان متاخفا فلابد على واراد خوفا **فصل**
فصل في بيان لا تدفع عليه **فصل** لا تدفع عليه
كله لما مر من قوله الكلام الذي مرهما العبدان **قوله** كما
افهم من كلام الله وكذا وجدت العبارة في النسخ التي
رايناها كجيد ان يكون كلمة من فيها زائغ فيكون التقدير الجيد
كما افهم من كلام الله وهذا وان لم يجوز معوية الا في انفسى والمص وغيرهم
الا ان النفس الحرة في الاي ايضا واستشهد لذلك بقوله
لما يعرفكم من ذاتكم وحرثية في باب ج و قال ان الله
وكجيد ان يكون انتم من صفة المظلم وتخصيصه بنفسه لا صفة
ان يكون بين الشراخ في رماله كلام الله عليه السلام وكانت
صفة عتدان **قوله** فرب الله لا لا فم ذلك **قوله** ولا على
الفرار اذ حلت على العقول المتروكة وذلك لما مر من اصحاب كجيد
قوله لكونه فاصلا بين الخبر والصفة اي فارقا بينهما
اذ قولك زيد هو العالم جيد ان يكون لفظ العالم فيه صفة
زيد فينتظر السامع الى الخبر كما جيد ان يكون خبرا عن فاعليت
بالفصل للنبى على ان خبرا لصفة فيكون فارقا بينهما بالاعتد
البصرين واما الكوثرين فيسوء على اعمار لا اعتد معنى الرتبة في الخبر الفصل

قد مررتك وغيرك انما يشبه زيدا هو متلك وهو غيرك
وعرضهم ايضا لغير وقوعه قبل المضاف
الى الموقوف نحو متلك وغيرك في صورة الموقوف الى انا
او كذا ومنهم ايضا لغير وقوعه قبل العلم نحو الى
انا زيد هو متلك هو ابن هاشم في الموقوف الى انا زيد
وقال لم الائمة وقاضى الائمة بعد فقد عزم الا قال
والحق ان كل من ادعى ولم تثبت صحته ببنية من كان
مرثوق به وكلام من هو عليه ولو حوله كما ان اوك كذا من نص
او كذا من نص انا مبتدأ ما بين خبره والخلافان
على لو ثبت لك في كلام يصح الاستدلال به لو ما اذن احد
هو متلك وكان خبر زيد هو افضل من خبره وراى زيد
هو متلك او غيرك وكان متلك هو متلك زيد وكنت
اما احاك وظننتك انت زيد انصب بانك الضمير صيغة
المذكورة ذلك لما يكوننا فضلا ولا تثبت ذلك مجرد
القائل والقائل الضمير من اوك فيمن ان يقصر على
موضع السام ولم يثبت الا بغير معرفتين وثانها
فان الكلام اوك من موقوفه افعلا المتضيق كما ذكره
ونكرة وم

لوك

سبويه انه كل ما هو من جنسهم والشرط ان يكون
ما بين خبره الى انا او الى الاصل كما وقد تقدمت القصة
وغيره من جنسهم وقوعه وحيث قد قول الكلام الى انا كذا ما يفتقر فيما
كما قبله من الضمير وما بين خبره من جنس الكلام فمختم القائل
بالكلام فيه واقول ان الكلام فيه يقع في مقامات
الاولى ذكر ما يفتقر الى الخبر نفسه والثانية في قاضيه
والثالثة انه يرد له عمل من الاعراب ام لا اما الاول
فتقول ان المعية في نفسه الضائفة ان اصد ما كونه
صحة صيغة ضمير وقوعه فلا يرد اياه القائل وان
ابا كذا كذا واما انك ابا كذا فاضل في خبره عند البصر
على البدل وعند الكون في خبره التوكيد وان كان
هذا الضمير ماعرف وكذا في خبره ان فاعله يفتقر الى خبره
بالضمير وهو موقوف الى الخبر فاعله كذا لان
موقوف الى الخبر والوقوف الى خبره موقوف الى خبره
بمعنى لفظا محققا وكذلك الضمير في خبره
والثالثة ما يفتقر الى نفس الضمير هو كذا وكذا
الضمير مطلقا لما يرد في ان خبره والضمير
والجاء وان يفتقر وفروعهما والخطا والخطا والخطا
والنكرة

والغنية والبطون فلا يقي زيدا القام ولا يند
 هو القام ولا يند ان هو القام ولا يند القام
 ولما انك هو القام والفضل ومكيد مركب لم يكون
 لما قيل فان كان مفردا فكيف قيل هو
 ومكيد ومكيد ليسا بمكيد او متزاوجين
 مذكرا او مؤنثا فكيف الضم ايضا وذلك لان هذا الضم وان
 كان معناه في اللفظ قد تغيرت الالف منه لانه لما كان **اما القام**
 فسق لان فائدة تلحق **الا** ما تقدم مكررة فاراد في اللفظ
 والجزء **واما** التاكيد لان من قرأ بك زيد هو القام زيد
 القام فيضيل التاكيد في الحكم المذكور وما ذكره اورد به الالف
 فمن ان المراءى التاكيد اما بحذف لفظ او منون وكلها غير صواب
 في القام **اما** لا والفظا من لانه اعادة اللفظ بعينه ومنها
 بركب كما اما التاكيد لانه باللفظ بصورة ليس المقام منها فضعف
 ظاهرا لان الالف في القام ليس التاكيد الذي
 هو اعادته بل هو التاكيد كالتاكيد الذي في قوله
 والقام للتاكيد اي تكيد الحكم الذي يدل على مدحها **والثاني**
والثالث الحصر وهذه الفوائد الثلاث قد تجتمع في كل واحد

في ما كان في الحصر

والثاني

على ما كان في الحصر

في ما كان في الحصر

طاعة قوله تعالى ان الله فوله تعالى وان هو الغفور الرحيم
 وانك انت الغفور وكنت انت التقيب فان فائدة
 الضم في هذه الالفاظ الحصر والتاكيد لا الا على م
 بان ما بين ضم لا صفة اذا افعال الضم منها مدح
 لما عرف من ان الضم لا توصف **اما القام**
 فاعلم انه قد وقع الخلاف بينهم في انه هل يحل في الالف
 ام لا وتفرع على ما ان اسم او حرف **فاما** في الحصر
 انه **اسم** لا محل له ثم نقضوا كثرهم انه حرف **فاما**
 لان الالف لا محل له في الالف وعلى الجدل انه اسم وفيه
 اشكال لان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من حرف في الالف
 وهذا الاشكال واراد في اسماء الالف ايضا هذا عند
 البصريين واما الكوفيين فالجواب عنهم انهم يقولون له
 محلي في الالف وقرولون هو تكيد لما قبله فان ضم الحرف
 قد يؤكد به الحرف والجرور طاقول فربك انت وورثك
 انت وفيه نظر لانه في قولهم انما يصح اذا كان ما قبله
 ضمرا واما اذا لم يكن كذا كان ضمرا هو القام فلا لان الحصر
 لا يؤكد به الحصر وتنقضي وصلى ابن ابي عمير انك انت قال

في ما كان في الحصر

في ما كان في الحصر

في ما كان في الحصر

في ما كان في الحصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس کلی و اسلامی

لا لكل واحد منها معنى في العدم **انما اسماء قلت**
 كقوله لك هو ان الحرف لا يابدل على معنى في العدم
 طاهر في حجم اللفظ **فكيف** الحرف وعلى هذا نقول
 ان اسماء الاستفهام والشرط وان دل لكل واحد
 منها على معنى في العدم لكن دل على معنى في ايضا
 ولا يبدل لك صار اسما كجاء وما نحن فيه من تقدير الاول
 لا انك طاهر عند التام **تتميم** في بيان المسألة
 اعلم ان الاصطلاح في اللفظ لا ينفك عن استقلاله معناه
 والحكم بغيره في اللفظ ولا ينفك الدلالة في اللفظ
 وعلى هذا نقول انه انما يتعين بتعين فصلية هذه الصفة
 اذا كانت بداسم ظاهر وكان ما بعد ما منصوبا
 لمكان زيد هو المنطق او اذا وضعها لام الابتداء
 وانتصب بالبعد وان كانت بعد ضمير او كان
 لانت الكرم او اما اذا كان بداسم ظاهر وكان
 ما بعد ما روعا لم يجب فيه الحكم بكونه فضلا بل كونه
 لازما كونه مبتدأ وما بعد ضره والمجد ضركان وكذا
 اذا كان قبلها ضميرا ولم يدرخت على هذا الصيغة
 التام

[illegible]

十

ان يبيع الا مبتدأ به ولما لم يرد عليه خبر ان
 انما يبيع اذا كان في احوالها في النواحي فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 انما يبيع اذا كان في احوالها في النواحي فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 بالهاء فقط وهو ليس كذلك وقد تقدم ان لزو الوصف
 شيئا به بالرفع في وجه متعدده فمجيئها اقصاها
 بالهاء وفقد **قوله** لزو الى اقصاها فمجيئها لزو الى اقصاها
 فقد غير ما في وجه الاء ان يرد ان عمل في
 الموصوفات انما هو لزو الى اقصاها فمجيئها لزو الى اقصاها
 الاء ومع فقد البعض يبطل العمل لا نقاش
 هو شرط العمل لكنه دعوى مجردة عن العمل لا يرد
 ان ما في وجه العمل ليس مع الاء ان يرد ان عمل في
 وهو في احوالها في النواحي فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 الاستدراك وهو في احوالها في النواحي فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 وقد تقدم ذلك على ما في احوالها في النواحي فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 وقس عليه اي الاء في الموصوفات بالهاء فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 وروى بالوجهين اي الاء فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 والاهم في نظرها فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 في لفظ الحام فانه على الاول فيصير
 لان يكون تاليا لاسم ان وعي الاء في رفع لان يكون تاليا لاسم ان وعي الاء في رفع
 لم يكن له لبت عاملة ايضا بناء على كونه لفظا موصولا لكن يلزم على هذا انه قد صدر
 الصلة المرفوعة مع عدم الاطالة فتم **قوله**

وروى بالوجهين اي الاء فتم **قوله** لزو الى اقصاها
 الاء في لفظ الحام فانه على الاول منسوب لان
 يكون تاليا لاسم ان وعي الاء في رفع لان يكون تاليا لاسم ان وعي الاء في رفع
 لم يكن له لبت عاملة ايضا بناء على كونه لفظا موصولا لكن يلزم على هذا انه قد صدر
 الصلة المرفوعة مع عدم الاطالة فتم **قوله**
 وقيل على محاسب اسمها والقائل الزدنا والزيد في
 وكان الباعث لهما على ذلك هو انه لو كان موصوفا على
 محل اسم ان فقط يكون هو فقط رفع المحل فيكون هذا
 الاسم بالنظر الى كونه مبتدأ وهو غير جائز لان المبتدأ
 على ما في اسم هو الاسم المجرى عن الوارد في النقطه واسم
 ان ليس مخرجا عنها وفه نظرا لانه لو كان موصوفا على
 محل اسم ان واسمها يكون مجموعها مبتدأ وهو غير جائز
 لان المبتدأ طار هو الاسم المجرى وعلوم ان مجموع
 واسمها ليس ساء وعدم تجرد اسم ان عن الوارد لم
 لكنه مع مل خطه النصب واما مع مل خطه الرفع فان

انما هو كالمعجم بالنسبة اليه فالاول على القول
 الثاني انما هو القول الاول وهو كونه معطوفا
 على كل اسم ان فقط لانه كان رفوعا قبل ان يقول
 ان عليه وبعد قولها وان صار منصوبا لفظا لكنها
 لما كانت غير مغيرة لم تغير اللفظ اصلا بل انما تقديرا كيد
 مونا ما كان وجودها كدما فيسبغ اسمها المنصوب
 لفظا رفوعا كما فيعطف عليه بالرفع بالنظر الى ذلك
 المحل واما كون ان مع اسمها رفوع المحل ليس عليه بل
 طان رفوع انك قد عرفت ان رفوعها ان واما ما ليس
 اسما ومعلوم ان التبتاء لا يكون الا اكما **قوله**
 طارم

وقد عرفت

الضمير فليكن الخ وانه انما هو من باب ما هو معروف
 وهو كونه مفعولا مع الضمير المستحق واما في مثل
 البيت المذكور فخراده ان المفعول عطف على الضمير لكن
 في الطرف لكن يراد عليه المفعول عطف على الضمير المستحق
 المتصل بدون التأكيد او الفصل وهو ما عرفت
 او ضعيف فاما **قوله** واجازة الك في اطلاقها
 وبالفعل ان لو كان ان كرايا في الاسم ان خفي او ظاهرا
 فيقولون والفراء بشرط خفاء او لم يسم ووردك
 من غير ما ترمي عليه المستطاع في جواز اللفظ على المحل وهو
 المقصود ومن عدم كمالهم ان في الخبر لم يرد ان هو
 رفوع بالكان قبل ان واستدلوا في جواز هذا اللفظ **قوله**
 تثبت في سورة المائدة ان الذين آمنوا والذين هادوا
 والصابئون وانصارى من امن منهم بالله واليوم
 الآخر وعلموا اني قد اخبركم فلا هم يؤمنون لان قوله
 ثا والصابئون رفوع مع كونه معطوفا على اسم ان قبله
 الخبر ويقولون انك وزيد واميان واجيب اما غلبة
 فيجوز الاول ان قوله والصابئون رفوع على التبتية

فيضم اللاحق مع هذا هو
 انما هو كالمعجم بالنسبة اليه

والجواب عن الاستدلال في قوله
 في جواز العطف بالرفع

والاداء ين ادى الالهة الى اوصليها ومنه قولنا
 ولعلنا قادم اليك ايصالا والى جميع السيرة ايضا
 اسرى كسرى وسكاري كما في الخ لولنا في موضع او قيد
 ليدية المبر والدابة البغاة ~~في موضع~~ بقم الباء الموحدة
 جميع اي طلبية جمع باغ بمعنى طلبية في الخ وقيد ان الظاهر
 ان المصباح جميع البغاة جمع باغ بمعنى البغى النظم والبدون
 الرقاق العداوة والمخالف طارة الخ ايضا ومنه قوله
 لا يترككم شقا في اي عداوة **التركيب** والاصح وان
 لا تفعل ارجحت النون في القام بعد حذف النون
 فدخلوا في الجوارح والخطوط ~~في موضع~~ وذا وصفت
 المضاء انا اصلها صفت صفت صفت صفت صفت
 الناكدة وانتم معترف على اسم الاسم اذا اصلنا
 اننا عدفت اصدر النون في خفض تجميع بناء الجحيم
 كتحذير كمنه صرا قوله وانتم وضبان مخدوف
 لدلالة السباق الى انا بقاء وانتم كك كما في قول
 ان عيسى باعدنا وانت باعدك ارض والراي
 تخلف الى نحن باعدنا راضين فصيحها وما في باقية

لعمري
 لعمري

مصدرية اي مدة بقاينا فليكن في محل النفس مستحق
 بقوله بقاء او في سفاق وهو خبر بعد خبر وكما في تجميع
 خبر انا صاع هذا لفضل البيت لما في فيه ولا وجه لكونه
 خبرا لانه خبر عن خبر عجز العطف فذكر البيت هنا لا بعد
 كمنه وانتم مؤخر آخر الخبر في الاصل في الخطا هو الذكر والتقدير
 جمع باغ وبقيت ايضا في هذا الموضع العطف على اسم محل
 محل الاسم هو محل في مثل زيد وغيره **ان قلت** على هذا
 لا مرة لمنع العطف على محل الاسم او في موضع موافق
 لذلك يمكن ان في فيه ان خبران مخدوف في العطف
 بعد خبر الخ **قلت** المرة واحدة ان تسمى وتسمى العطفية
 ممنوعة ان يخلو بين ~~في~~ ارادهم في منع العطف على كل
 الاسم قبل خبر الخ اما يكون في مثل هذا في هذا
 وعروقا فان ولا يمكن ان في فيه بان قانان خبر
 لعرو وضبان مخدوف طانان خبر انتم يمكن ان في الخبر
 من كمنه قوله بقاء خبره ان وجع لا يخلو بين ان لا وضح
 يحذف قوله وانتم مخدوف لانهما في فيه او المراد جواز
 العطف على محل اسم ان بعد خبر الخ لكونها ملحقة
 بان المكسرة فيما ثبت له ~~المقتضى~~ معلوم ان

او انظر هرا م

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

خبر المبتدأ، مخذوف أي هذا اذان ولجزء من خبره مبتدأ مختص
 بالصفة وهو أي قوله تعالى **فانظر** لان الطرف
 المجرور خبر المبتدأ صفة ولذا وجب حذف متعلقه لان
 من المواقف التي يجب فيها حذف المتعلق هو ما اذا كان الطرف
 او المجرور مضاف الى انما وفي الخبر **انظر** لان
 متعلقه ايضا **انظر** لان الاول حذف متعلقه
 لقوله تعالى **وانظر** متعلقه يوم الحج الاكبر الطرف فيه
 متعلق باذان ان الله اراد ان الله يرى جسم **انظر**
 وان وما بعد ما فيه مفعول لقوله اذان **انظر** متعلق
 على خبر ان ورسوله وفيه **انظر** وقع عطف على
 بحل اسم ان بالرفع بعد الخبر مع لتقدم معنى العلم عليها
 وهو اذان **انظر** لان **انظر** اي الاعلام لها ان
 العطاء والامان بمنزلة العطاء والامان **انظر**
انظر لان **انظر** متعلق **انظر** لان **انظر** متعلق
 على المستند في برى لتحق الفاعل لها كذا **انظر** متعلق
 مبتدأ **انظر** اي ورسوله كذا **انظر** متعلق **انظر** متعلق

مع حوز الكسفا
 مع قده عن القام **قوله** في هذه الحالة اي عند اجمال ان لا مطلق او
 مع الاعمال **قوله** يكون الكسفا عنها ابد دائما وهذا
 النما يتوهم كونها ثابتة **قوله** في هذه الحالة اي عند اجمال ان لا مطلق او
 عنها الدال على التقليل **قوله** لم يثبت بالعلم لان العلم لا يثبت
 والظاهر ان النقص من هذه العبارة دفع الاعتراض عن المقام
 هو غيره هو ان في كل ما قضا ظاهرا لانه حكم اوله
 يلزم الام في الجواز اهل جوده انه بلفظه او بالحق
 الظاهر منها افادة العدم العرفي ففاد قوله في قول المقام
 في الجواز وقتا اهدر وجهه في قوله سببا وفيه فيه
 قوله وربما استغنى الى ونحوه للمع قد دفع ان ربح هذا التعارض
 حيث عقل قول المقام ونزوم الام اذا ما نهك بقوله لثباته
 كوننا نافية لغير ان عند وجودي الام لا عين التوهم المذكور فاد
 او من غير حصول الامن من التوهم المذكور **قوله** لا يجب
 وحول الام وكيفية راد المقام **قوله** ونزوم الى هذه الحالة
 فلا مانع فاد في عينه وبينه قوله وربما استغنى عنها اذ المراد به
 عن حصول الامن عن التوهم المذكور وقد اجيب عن الاعتراض
 بكل قول المقام اولا ونزوم الى عين القياس وقوله بانها وربما
 استغنى عنها الى على السماع ففاد فيه **قوله** فان لم يثبت لم يلزم
 المقام

المقام وذلك لان وجودها ارضا لا يجب دفع توهم كونها
 نافية وهو ما مود فيه ما عند الاعمال او معلوم ان ان
 ان نافية لا يجب تنصيص الاسم على النفي بل على الاعم
 وفيه نظر لان هذا ما يسم اذا كان اسم المحقق فانه يظهر فيه
 المعارف لانه وجه لا يتبع له المحقق بان فيه ما واما اذا
 كان اسمها ما يظهر فيه المعارف لانه في قوله ان هذا ما
 فاحتمل انما فيه ففاد فيه قائم **قوله** في قول المقام
 انما فيه ايضا لا يجب دفع التوهم المذكور ونحوه في غير
 غرضه من قوله فان لم يثبت لم يلزم المقام دفع الابطال
 الى عند عدم اجمال لان المقام كليته وهو لا يثبت في قول
 في بعض المواضع ففاد **قوله** في قول المقام والظاهر
 بذلك لا يجب عدم افادة قول المقام كون اسمها
قوله في قول اي حذف لما كان قوله مستثنى لغيره
 وجوبه اذ هو الاستثناء من التوهم مستثنى اي مستثنى وهو
 لم يكن في المقام مقصود لان ان المقصود المحقق لغيره
 ما يستثنى عنه التوهم ففاد ان ربح على ان المراد هو الا
 انما الى الحذف **قوله** لانها اشبه بالاعتقاد بها وثوبك

اذا اجاب فنظر الى هذه العبارة فيقول بان
 على عدم كسفا في قول المقام انما فيه ففاد
 من قول المقام انما فيه ففاد

يقول الودف

الوقوف ان كان لا يدر الفرق بينهما وبين المصدرية فقلنا
يخص هذه الموهبة بفضل فيها وبين خبر اذا كان فعله
دعا لان المصدرية على ما سبق على ما مرح به ان يقع سابقا
توضيحا للمعنى بالماضى والمضارع والاولى كان
وعاينه وغيره واما انما الى خبر الفصل الى كسر الفصل
يقول الودف لكونه عرضا فلا يكون كذلك كذلك
فيغير ان يوض في الجمع سواء كان المصدر متصرفا او لا
وسواء كان جمعا اسميا او لا كما لا يخفى **قوله** الى قدر تقديره
بذلك السكنا لا يدر ان كان الظاهر من نوى **قوله** متى
القصد الى قصد فعله المخرج على هذا ان خفت كان
ايضا فيكون مقصودا منصرفا ولم يكن هذا مراد الالف
منصرفا مقصودا مطلقا بواى خفت اولاهما
تقدير السليم فخره ان يقع بقوله الى قدر تقديره
على ان المراد من نوى ذلك القصد لما وقت **قوله**
و ان لا يدر حذف اسمها وفيه ان ان الخفة ايضا
لكن لا يدر حذف اسمها سواء كانا اسما او قسما
بقوله وقد يظهر اسمها ان ان بنى ان يخص بالضرورة

بها

او ثوم

لما فلي

ان قلت

لخلاف لكن فان ذكر اسمها لم يدر تخصا بالضرورة
ولا يكون سزا **قوله** بل يخص اظهاره ان قلت قد علم
من قوله لا يدر حذف اسمها جواز اظهاره فاسبب
فلا حاجة لقوله بل يجوز اظهاره قلت هذا اسم الا
ان تان لك **قوله** توصلا الى ارتباط كلامه بكلام المقم
وعاينه **قوله** بل يخص بجمع ما علم لا **قوله** لا التي لم يدر
اسم لان الفرق بينهما وبين المصدرية ليس هو ان
الاول خصم انما الجنس والمثبة في ضمن الى قولنا
والمثبة بل يدر واحد من ذلك الجنس وتظهر الثمرة
في قولك لا يدر في الدار فانه على الاول يقيد عدم
ما يصدق عليه ان يدر في الدار وصف الرجولية في
الدار فلا يدر في الدار فانه على الاول يقيد عدم
يقيد عدم استفا واحد من ذلك الجنس لا مطلقا فمع هذا
يجوز لك ان تقول لا يدر في الدار جواز المثلثين
معكوا اذا كان فيها رجلان او رجل وكذا يجوز لك
ان تقول لا يدر في الدار اذا كان فيها رجال فلا يجوز
في انما في الجنس فمقول فمقول فمقول فمقول فمقول

خرج بقصد بالانفكاك الثاني
وانما انما في الدار فانه على الاول يقيد عدم
ما يصدق عليه ان يدر في الدار وصف الرجولية في
الدار فلا يدر في الدار فانه على الاول يقيد عدم
يقيد عدم استفا واحد من ذلك الجنس لا مطلقا فمع هذا
يجوز لك ان تقول لا يدر في الدار جواز المثلثين
معكوا اذا كان فيها رجلان او رجل وكذا يجوز لك
ان تقول لا يدر في الدار اذا كان فيها رجال فلا يجوز
في انما في الجنس فمقول فمقول فمقول فمقول فمقول

هذا هو المطلوب في
البيان

قوله ان النسبة بغير قيد كونه النسبة ونسبة ان
جزء النسبة بغير النسبة في الخبر مع ما هو بغيره كما
نقصه قوله قد يكون لا يقدح في نسبة غير النسبة
لخبر لانه لو كان استوجب اللفظ في خبره لكان
قادحا في نسبة غير ذلك اللفظ به لا السد بالبيان
بالمره كما لا يخفى من ان النسبة بغير قيد
نقول ان خبر النسبة بغير النسبة بغير النسبة
مع القرينة وان كان ساقا الى انه لا يقدح في نسبة من
القام بالنسبة لما ذكرناه من ان النسبة في
المطلوب **قوله** فحينئذ النسب وفيه ايضا المطلوب ان
عمله ان النسبة بغير قيد ان وهو النسب الاسم ورفع الخبر
والنقص في قول المصنف مع ما ذكره حيث قال ولذا قال عمل
لأنه ما فيه لانه بعد ان ثبت على ان ما ذكره لا ينقص
ان النسب الا ان بين ان المراد هو الاسم النسب الاسم ورفع الخبر
نقطه اما لاكتفاء به وعدم ذكر المرفوعة انه لو ثبت النسب
اسما فلما نصبها فلما ايضا رفع خبر ما اذا قلنا
بالعرف **قوله** خلافا لما ذهبوا اليه ان قلت كيف جاز
هذا

مع القرينة

مع ذوقه فطنته وفادته
صلا لكونه ربيته

لخبر

النقص في طلب
كنهه على ما

هذا النسب على النسبة بغير قيد ان يكون بينهما نسبة كونه
ان النسبة بغير النسبة في الخبر مع ما هو بغيره كما
نقصه قوله قد يكون لا يقدح في نسبة غير النسبة
لخبر لانه لو كان استوجب اللفظ في خبره لكان
قادحا في نسبة غير ذلك اللفظ به لا السد بالبيان
بالمره كما لا يخفى من ان النسبة بغير قيد
نقول ان خبر النسبة بغير النسبة بغير النسبة
مع القرينة وان كان ساقا الى انه لا يقدح في نسبة من
القام بالنسبة لما ذكرناه من ان النسبة في
المطلوب **قوله** فحينئذ النسب وفيه ايضا المطلوب ان
عمله ان النسبة بغير قيد ان وهو النسب الاسم ورفع الخبر
والنقص في قول المصنف مع ما ذكره حيث قال ولذا قال عمل
لأنه ما فيه لانه بعد ان ثبت على ان ما ذكره لا ينقص
ان النسب الا ان بين ان المراد هو الاسم النسب الاسم ورفع الخبر
نقطه اما لاكتفاء به وعدم ذكر المرفوعة انه لو ثبت النسب
اسما فلما نصبها فلما ايضا رفع خبر ما اذا قلنا
بالعرف **قوله** خلافا لما ذهبوا اليه ان قلت كيف جاز
هذا

الحقيقة

هذا هو المطلوب في
البيان

ما خلاصه

الباغت على هذا

غير ان جعل لنا فيمنع من اول العبارة هو انه بعد لا يذكر
 الخبر وهذا بطريقه لم يكن في اول الخبر او ذكر الخبر بعد الاسم
 بان يكون خبره انما ان شرط عمل لا النافية لغير تقدم
 الاسم على الخبر ولهذا فليس رايه في قوله ذلك بقوله
 اي الاسم على خبره تنبها على ان المراد بالخبر وان كان
 متعجب المصنف من خبره ان يكون خبره كمن يرد على الخ
 ان لفظ شرط المصنف تقدم ذكره ومن لم يذكر لفظ
 الاسم وجوابه هو انه وان لم يذكر لفظ الاسم صريحا ان
 يكون خبره خبرا لانه قول المصنف فانصب بما مضى فالي
 عليه لما تقدم كما ان خبر المصنف هو انه انما
 الخبر رافعه بلاء النافية لغيره لما تقدم ان رفع الخبر بلاء
 حيث قال ان اجعل لنا في النكرة معلوم ان عليها نصب
 الاسم ورفعه الخبر كقول المصنف ان المراد بقوله لما تقدم
 اي لما تقدم كون الخبر رافعا في المصنف المضاف وتطعيم
 ومثابه فيحتاج الى ان يكون خبره انما انما **قوله**
 والمراد به هنا هذا انه ان المصنف له معنى شفقة
 بالمراد به في المصنف في قول المصنف ان هذا المصنف
 او شفقة في مقابلة المصنف ان هذا المصنف المصنف
 واما

انما

ظاهر عبارة المصنف
لا يعبده

وكذا ان يبعد في مقابلة القضية والجمع بين هذا المصنف
 بقضية ولا جمع وتبعد القضية في مقابلة غير ما بقضية
 ان رجع على ان المراد بالخبر في قول المصنف وركب المصنف او
 ما يقابل المضاف ومثابه لا معانيه الا ان قلت
 على هذا يكون لفظ المصنف مشتقا من هذه المقابلة وحدها
 واحد منها كمن في القضية ما القضية هنا كمن المراد
 من المصنف هذا المعنى لا غيره قلت القضية هنا كمن
 مقابلة المصنف لفظ المصنف مع المضاف ومثابه في
 ان المراد به ما يقابلها **قوله** اي باسما على الفصح او ما فهم
 مقابلة نفسه هكذا لا يجب ان يكون خبره ان المراد
 من المصنف ما يشبه القضية والجمع فيكون بناء على ظاهر
 عبارة المصنف ان كان اسم له هذه القضية او جاعلا خبر
 على الفصح كما في المصنف ولم يكن هذا صحيحا لان القضية وكذا الجمع
 لا خبر على الفصح بل ما خبر على ما يكون نصيبه به اي الياء
 فلذا في قوله انما رجع قول المصنف فاما اي ببناء على الفصح او
 ما فهم فخاصه ان لا يكون خبر المصنف ان عند المصنف ان لا يكون
 الفصح خبره وعنده ان هذا الفصح هو راد في الفصح ما كمن

قتي حقيقة او ما يوجب مقامه **قوله** من التكرار كالمثلث
 والظاهر ان تعقيبته بذلك من اجابته لا ظهر كلام
 المقام ان اسم لا تعقبني اولها مضاف او مضاف اليه
 والثاني مفرد ومع هذا كان لمتوهم ان **قوله** والثاني
 اصلا مع براديه قسم الثاني اسم لا اذا كان مفردا مطلق
 مع لام سواء كرر لفظ المفرد ام لا ولم يكن هذا اذا قصدت ان اسم
 باقيدته دفعا لهذا التوهم **قوله** والذات الاولى لا تعقب
 وهذا القيد لا يظهر مرة الا ان يدرك ان عند عدم الغاء
 الاولى مع دفع القسم للمحل بان يكون لا تعقبه بل ليس
 يجوز نصب الاسم الثاني لكن في ذلك ما بين يدينا ما ذكره
 من عدم نصب العطف عليه لفظا او معنوا وان يدرك ان عند كونه
 لا تعقبه بل ليس لا يجوز دفع الاسم الثاني لانه تقدم لا بالمعقبة
 بل ليس فخرته اما فيكون الثانية على كونها تعقبه بل ليس ايضا
 او نحو وفيها ايضا على وجهه ايضا ما مر **قوله**
 احوال في التعقيب اي العطف في اسرار به الى المصدر
 منها غير المفعول المفعول عدم ارادة المعنى المصدر **قوله** وفيه
 تقدير الجواب وشاع **قوله** لا تعقبه بل ليس لا صواب القيد مع ان قال
 قوله ان لم يكره كلمة لا في قوله لا احكاما او كتبت في تعقب
 انظر

النظر عن ما زاده الترخيم في الضمة في التعقيب
 راجعا الى العطف فيمكنه المخرج في هذا والعطف
 ان لم يكره في الكلام المحمدي باوجه التعقيب في الفصل
 احكامه باوجه التعقيب في الفصل ويمكنه التام في قوله
 لا احكاما زائدة وفيه او لا ان ادخل الكلام الزائدة غير
 ثابت في قدر ان روي ان يكون كان كذا في ذلك
 رسم الكتابة ايضا لا يبعد لانه لو كان الا في ذلك
 ترك كتابة النمرة بعد العطف كلمة لا تعقبه بل ليس
 الا ان يجرى منه في زيارات التعقيب ويكره ان يكون
 في زيادة قوله فيه انه لا احد قوله المقام والعطف على
 الابتدائية فيمكنه قوله في هذا الشرط والاولى خبره
 فقدر ان رفع لفظه فيه لا يوجب لا ارتباط الجدة بالمعقبة
 وفيه ايضا ان الرباط موقوف الى ان يقر ايضا لا بد من تمام
 الجدة الواقعة خبرا على الرباط وخوله وهذا الضمير الذي
 كلام المقام خارج عن تلك الجدة او يقر ان الخبر فعلا ان
 فقط على معنى التعقيب فلتستبعد وعدم تمام جملته الكلام
 قبله في الشرط من حيث التعقيب بل يعقب التعقيب لا من حيث
 الجدة هذا اني جواز في النصب والله والرفع في العطف اما

لحيث ان يكون متوهم ان كان من زائدة
 الفسخ او متوهم ان كلمة لا زائدة
 فتأمل

في قول المقام وهو قوله له
 الضمير في

عدم

بسم الله الرحمن الرحيم

هو عند تكرار كلمة لا طارئة في ما عند التكرار فقد سبق حكم
 في قولنا والله اعلم رفوعا ونصبها الآ قوله وان
 لم يكن فالرفع اي وان لم يكن البدل مرة فتعين الرفع
 ونصب ولا يجوز ان نصب والرفع والنصب اما عدم
 جواز الرفع في كماله سبق من ان لا عليها فخص بالكرات
 فلما تغيرت المعرفة وانما عدم جواز النصب في دلالة
 على تقدير جواز كونهما بما حمل اسم لان عدم نصب
 بل انما مدعي ان مكانها ايضا علمت على البدل ايضا
 وقد تقدم ان علمها فخص بمساكنات وبما ذكرنا
 نظيرتها وخصيصه تشبه قوله عطف البيان على
 البدل المكرر عن اجازة في الكرات فلما تعقد قوله
 وهذا خص منه وهذا واضح لان قوله ما اول اعلم من الباء
 وغيظه والثناء خصص بالباء في كونهما خص منه قوله
 من العلم والاتباع على ما تقدم في موضع نصب
 اذا كان اسما مضافا او متبعا والرفع اذا لم يكن كذلك
 وكذا قوله والاتباع الى ان كان التابع المنبذ وادفعنا ولها
 ولم يفصل بينهما شي بوزن لتتابع الرفع والنصب والرفع
 وان فصل تعين النصب والرفع وقس عليه الباء

ان تكرر

بسم الله الرحمن الرحيم

ان قلت من الامام المذكورة في لا يجوز انهما عند تكرار
 فكان المسمى ان ينبت عليه بان يقول المكرر والاتباع
 وان اجمال عند التكرار لان قول لفظ الموصول في قول
 المسمى ما شئت وان الاستفهام يفيد العزم فاسبب تخصيص
 ان في ما ذكره قلت وادراك في بيان ما علمت
 من قول المسمى والاتباع وعلم لم يكن جواز اجمال كلمة
 لا عند تكرارها هنا مستغنا عما قبله لان الظاهر
 من قوله واعط لاسع جهة استفهام غير الاجمال اذ لا يتق
 اعط اجمال لخاص اعط العرف ايضا الظاهر من قوله ما
 تسمن دون الاستفهام غير اجمال لاف لاء انما فيه نفس
 ليست مستغنى لاجمال وان تكررت لم يرد تحق للعن
 مطلقا ولعل ان وجه لندب الزم من خصص قول المسمى
 بما ذكره قوله اي حذفه لما كان في كلام المسمى
 وخرج في ذي الباب استغناط الجوز هو لم يرد تحق الجوز
 اولا في الكلام ثم اسقط ولم يكن هذا بخصوصه وادراك
 فثبت ان وجه على المراد ففسره بقوله اي حذفه الى
 في ذي الباب عديم الاتيان بالجزم سواء كان مراد

الظاهر لفظا لا سقاطا

الامام لا عند ظهور المراسم هذه كما صرح به وسيعان
 يذكر في المقام ما يوضح من كلام المصنف في القصة في القصة
 مع ان قولنا في القصة بعد وجوه احد ما جاز حذف خبرها
 شيوعا صرح به حيث قال وسيعان في ذلك وانما جاز حذف
 على محلي اسم لان قديم خبرها في قوله والظن ان لم يكن
 لثباتها في فانه قد مر عدم جواز ذلك فيها وانما است
 جاز انما عند التكرار لها في قوله والظاهر انما است
 ولم يكن هذا جازا في ان كبرت والمراد بناء اسمها
 على القصة حتى اذا لم يكن مضافا او مضافا اليها
 قوله وركب المفرد والمراد وليس عليه خبر فان
 اسمها منصوب اليه والمراد من عدم جواز تقديم خبرها
 على اسمها وان كان طرفا او جوارحا في قوله وبعد
 الخبر اذكر لثباتها فان تقديم خبرها على اسمها مع كونه
 طرفا او جوارحا قد جازته والمراد من كونها مفعولا
 في التكرار لها في قوله على ان اصلها في كونه لثبات
 ان فاتها في مطلقا وان كان مدحها معرفة هذا الخبر
 من كلام المصنف ولما صرح في نفي خبره اخوانه
 منها

خبرها في خبرها
 جازا

قوله في الخبر

بعد اطلاقك على ذكرناه واحاطت بك بارادة ان لا يمكن
 على اخراجها فلا يخل الكلام قوله اي موجود وفيه انه
 على هذا الخبر التقدير يمكن لا الله موجودا الله وهو لا ينفك
 هو مكان غير الله تعالى وقيل خبر لا يمكن اي لا الله يمكن
 تقديره الله تعالى وفيه ايضا انه لا يخل والله له قوله في
 خبره على وجود الله تعالى بالعدم لان المكان لا يستلزم
 الوجود وقيل ان خبره موجود وهو الله وفيه
 ايضا ان لا لا يمكن الا في النكرة المنفية ولفظ الله
 هنا معرفة محسنة مثبتة وقيل ان خبرها مستحق محذوف
 اي لا الله مستحقا للعبادة والمراد الله تعالى
 لا ينفي التعمد ومطلقا ويمكن ان يقال ان خبرها موجود
 لكن خبره التقدير على لا الله موجود في شيء من الازمنة والمراد
 فانه يلزم منه نفي المكان غيره تعالى لان الامكان له طرفا
 وجودي وعددي والمفروض ان الطرف الوجودي مفعول فتعني
 العدم وهو لا يمكن الا انه لا يلزم منه عدم امكان الله
 غير الله تعالى بالذات والمراد ان يقرب ان التقدير يمكن لا الله
 موجودا ولا يمكن الا الله هو موجود ويمكن بالامكان الامام

تقدير الكلام يمكن

والطلب في ذلك

بما لا يثبت
في المقيد بالماضي

المقيد بالماضي عدم وزهيب صا الكشاف وغيره
من المحققين لان الله مبتداً وحده لا اله الا الله
الماضي الله الحق اريد العزب لا والا ومعناه الله
الله ومبوء بالحق لا غيره وقيل ان هذه الكلمة قلست
الى لغز الا مكان والوجه غير الذي هو الله مع الدلالة على حجة
قضاوان لم يدل عليه لغة **قوله** قطعت عن ان يجب هذه
العبارة مشكوك مشهورة ولا بأس بكشف الحجاب عن كونه
مفحفاً معناه ما تركبها الماضي فاقول **قوله** لا يثبت المقيد
بالماضي وغيره ان معناه ما لم يثبت المقيد بالماضي
ولا واجب او ان عدم خوف حذف الخبر او ان عدم جواز
عند عدم ظهوره كما قال لا يجوز حذف الخبر فكيف يكون واجباً
واما انتصابها في المصدرية والتقدير فيكون ان لم يظهر
المراد من المذف فحقاً وزهيب المذف فضل ثباته في الوجود
او فحقاً وزهيب المذف ثباته وفضل غير الوجوب لابقى ان معناه هذا
التقدير في كونه المصدر مؤكداً لما مله وعاد المصدر بالمؤكد
غير جازم كما يصحح به المذهب قال ويجوز المؤكد ان معناه لما نقول
كونه مؤكداً في المقام ممنوع من المصدر المؤكد لان زيادة
الماضي

ومثلها

عند عدم ظهوره

في المقام

+

التي وزهيب من النجا وزهيب عا مدله ليس منع او كماله
منه من حيثية الحاشية فخرها جوازها كما عند عدم ظهور
المراد وقد ايفضل من وجوب حذف خبرها **قوله** حذف
حذفها **قوله** حذفها بالمتنوعين ولا دليل صفة له **قوله**
لكن واخرها انما الظاهر ان مرجع نفي عن اخرها في العنوان
لا حذف خبرها كغير من خبرها الا حذفها معناه لا كما هو
به في التفسير **قوله** او صرحنا علم في الصباح والمجمع علم على
من باب توب ان شئت شفتة وفي المجمع هو شفتة في اللغة العدا
بين علمين من غير علم على او صرحنا علم وفيها وفي الصباح
وفيها الذكر اعلم والانتزاع على مشايرهم **قوله** اي اذا شفرة
وفي الكتب بين ان الشفرة من الالوان حرة فغيرها بها
في الالوان وحرة صافية في الخشب **قوله** اي لا توجب
غيره به هكذا في جبهتين احدهما من الخشب هو ان الظاهر
من لفظ التوجيه انه ان كان الشئ على ان احدهما كان شراً
واكثر واوّل وصفاً وانما يكونا قد و غير اوّل وجهاً
كلمتين كما في التسمية فان لما كان احدهما عدم جواز
الكله وانما جواز عند الضرورة وفي مثل هذا المقام اذا

لأنه انما فيه تبيين
زيادة فضل

والمؤكد

ما يتعدى الى مفعول واحد لا يميز كقوله جئت او مفردا
 مؤنثا مفعولا فان كان الثاني نصب كقوله قلت
 خطبت او شقرا وان كان الاول حكيت الجثة كقوله قلت
 زيد قائم وعمر واثم عرفك كقوله زيد قائم
 قبل قول قول عليه وقائم غيره وكذا المضاف في الجثة
 مفعول له ولم يجد القول في الظاهر ان القول بالصدر
 منه يقتضيه الجثة بقطعها لا يفتقر الى ان تكون في قول
 لا يفتقر الى اي من النقطتين من غير نظر الى المعنى فلم يصح ان
 ينصب خبر الجثة واما اذا كان مفعولا لغيره
 المذكورة فيكون خبره في غير مقتضى الجثة فيجوز ان
 مفعولا كالمفعول في باب اعطيت فصح ان
 تنصب خبر الجثة **قوله** وجبت الخانة وذلك
 لما قيل من ان الفعل صح لا يفتقر الى مفعول
 ليس من مفعول عنه بل من فاعله وذلك لا ينافي
 في القول الفاعل **قوله** انما يصح ما وذا في اللفظة النعتية
 الى لا مطلقا اذ لا يصح ان يفتقر الى مفعول ولا ينصب
 نصب كقوله كقوله كقوله كقوله **قوله** دون

لا قيل من

بظن

كقوله ان كقوله حذف مضاف في العبارة اي دون غير موصوف
 او لا بالظن عايد الى الحذف وفيه الوجهين من جهة المفعول
 الى جيان وكقوله كقوله كقوله مضاف ايضا والظن
 الى جيان في كقوله كقوله مضاف الى في كقوله كقوله
 عن موصوف دون غير جيان **قوله** المسند اليه فعل تام
 ان يحذف حذفاً عن تابعه كقوله كقوله قام زيد وعمر والصدق
 على عمر وانه مسند اليه فعل تام ويمكن الجواب عنه بان الظاهر
 قولنا المسند اليه فعل تام هو ان يفتقر الفعل مسند اليه
 فيخرج التابع الذي يفتقر اليه والفعل اليه بوارطه او ان
 المراد من المسند اليه هو ان يفتقر الفعل مسند اليه اصالة لا تبعاً
قوله والظرف شبهه بمراد ذكره يقدم مقامه بوض
 في حذفه عن فاعل الظرف وشبهه اعلم انما يجب حذف
 متعلق الظرف شبهه بمراد ذكره في العموم في اللفظة موضع
 منها او وقع الحذف او الجوز وقوله فانه يجب حذف
 المتعلق كما تقدم ومنها اذا وقع احدهما جازاً كما تقدم ايضا
 ومنها اذا وقع حالاً كقوله كقوله رايت زيدا عندك او في
 العار ومثله اذا وقع احدهما صفة كقوله كقوله رايت رجلاً

بظن

طالع الضم

وسمى التبع الى البيت
 ولا يفتقر الى مفعول
 حيث وقع الظرف حالاً
 المتعلق في جيبه
 الاستغناء عن مفعول
 المحذوف والموصوف
 الحذف لا العلم

